

## تحديات الأمنة الاقليمية ومفهوم الدولة الحارسة

ميلاد الحراشي \*

### أولاً: إستهلال مفاهيمي للأمننة الاقليمية

الأمننة الاقليمية منظور جديد وحديث التناول في الادبيات العربية. والغرض من تقدمنا لهذا الموضوع محاولة إستشراف واقتراح قراءات جديدة لإطار جديد عام من الفهم لطبيعة المُركب الأمني الاقليمي في اقليم غرب المتوسط، ودور القوة الاقليمية في تحديد ذلك المُركب الغامض الموضوع والفهم والمعرفة. ولتوضيح معاني الامننة يتوجب دراسة طبيعة ديناميكيات الامننة الاقليمية، بشكل نظري استشرافي، والاستعانة بالمناهج التحديثية للدراسات الاقليمية ومنها البنيوية، والواقعية الجديدة، ومدخل القوة الاقليمي، ومدخل مُركبات الامننة الاقليمية *Constructivism, Neo-realism, Regional powers, Regional Security Complexes* وذلك لتوضيح وشرح طبيعة مُركب الأمننة الاقليمي الجاري الان في الاقليم، من خلال تأثيراته، والمتمثلة في القوة الاقليمية، ودورها *Roles* وأبنيتها *Structures* وتوجهاتها *Orientations*.

ولقد اخترنا عدة تحديات استعملت كمتغيرات مستقلة في مقابل الامننة الاقليمية، أو الأمن الاقليمي كمتغير تابع، واعتبرت ايضا مؤشرات لعملية الامننة الاقليمية في غرب المتوسط. وشرح البناء الاقليمي من خلال ثلاثة متغيرات على هيئة مستويات للتحليل، وهي مستوى وتوزيع القوة في الاقليم، ودور القدرات المادية والسياسية التي يحتضنها الاقليم لبناء مُركب أمني في غرب المتوسط. ولقد تم تعريف القوة الاقليمية ودورها في صياغة مُركب للامننة الاقليمية، من خلال أربعة متغيرات وهي القيادة *Leadership* والهوية الثقافية والاجتماعية *Social and Cultural Identities* والحماية *Protection* والحارسية *Custodianship* وسياسات الامر الواقع والتجديد *Status que and Revisionist* و *Politics* وتحليل التوجهات وسياسات الامر الواقع من خلال اجراءات التفاعل الاقليمي، والسياسات الطويلة المدى وتصاميمها من الجانب الاوروبي نحو اقليم غرب المتوسط. والقيادة الفعلية لمُركب الامننة تمثلت في القوة الاوروبية، والحارسية فتمثلت في دول اقليم

(\* استاذ زائر وباحث  
مقيم.

كلية كلار، جامعة  
كيمبريدج، بريطانيا.  
مركز أبحاث العلوم  
الاجتماعية والانسانية  
والاداب.

جنوب غرب المتوسط لحراسة المجال الأمني الاقليمي الاوروبي، أما الهويات الاجتماعية والثقافية فتمثلت في اللاتماثل للهويات الثقافية والاجتماعية لطرفي مُركب الامننة الاقليمية في الاقليم.

ان مؤشرات الواقع الاقليمي للأمن في غرب المتوسط تعاني من فقدانها لمفهوم الامن الجماعي الاقليمي، والذي تتحمل فيه المجموعة الاقليمية مسؤولية حماية اعضائها، والمواجهة الجماعية للتحديات المشتركة. فغياب تقنيات ضبط السلوك الدولاتي من خلال التفاعل الاقليمي في غرب المتوسط أدى الى عدم التفاعل الاقليمي المشترك، ومن ثم غياب التضامن والتعاون الفعلي المزود بالوسائل الكافية لتحقيق الامننة الاقليمية. ولكن السؤال سوف يكون قائماً وهو كيفية الانتقال من فكرة الامن الجماعي الاقليمي، والمختلفة فكرته ونظرته من صيغة الاحلاف، من المستوى النظري الى المستوى العملي؟ ولكن أقرب الاجتهادات التي يمكن ان تقدم، في هذا السياق، قيام نظام الاقليم الأمني الاوروبي / المغاربي، كجهاز يرفع مضمون عقيدة الامن الاقليمي، له شرعية التنظيم، وكيفية مقابلة التحديات المشتركة.

ويتوقع ان تكون تلك العوامل والمتغيرات والمؤشرات كنتائج للعوامل السلوكية لأطراف مُركب الامننة للإقليم، وتأثير المؤسسات، ودورها في سياسات التنسيق والتعاون الاقليمي. وهنا يجب التمييز بين فكرتين، في هذا السياق، مختلفتين وهما الاقليمية والأمن الاقليمي، أو الاقليمي. حيث تجدر الإشارة الى أن هناك عدة مدارس تحديثية في التحليل الاقليمي، ومنها المدرسة الواقعية التجديدية *Neo-realism* والتي يرى انصارها ان المُركب الأمني الاقليمي دائماً يرتبط بقضايا الهوية الأمنية، أو الامننة، والعامل الديني للاعبين الاساسيين في الاقليم. اما انصار المدرسة التحليلية البنوية *Constructivism* فيرون الامننة الاقليمية من خلال تشكل الاقليم اقتصاديا وامنيا، وضرورة اعادة توصيف الهويات الخارجية المشتركة، وأنماطها من خلال مؤسسات العمل الجماعي المشترك.

ومن هنا فإن القيمة المضافة والتي نتصورها من تناولنا لمفهوم الامننة هي تلك المحاولة التي اعتمدت على تقديم اطار نظري لجمل تحديات مُركب الامننة الاقليمية في غرب المتوسط، كمتغيرات مستقلة لظاهرة الامننة الاقليمية، وذلك لإعادة استيعاب فهم مفهوم تشكل مُركب الامننة الاقليمية، أو الاقليمية، وهذا أولاً. ثانياً، من خلال ما تم فحصه من ادبيات<sup>(١)</sup> معاصرة لموضوع الامننة في مُركبها الاقليمي، ومن خلال السياسات والمتغيرات والمؤشرات لواقع الامننة الاقليمية في غرب المتوسط حيث نادرا ما نجد فرضيات قابلة للاختبار للدور السلوكي والمؤسسي لأطراف مُركب الامننة الاقليمية، وتأثيراته المباشرة. ثالثاً، القيمة الأخرى المضافة لتناولنا لموضوع الامننة هي اعادة الاعتبار لمدخل الجغرافيا السياسية، واعادة إحيائه في الدراسات الاقليمية العربية، وذلك من خلال تقديمنا لإطار

Acharya A (2001) (١) *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order*. New York: Rutledge.  
Attina, F (2004) *The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region*. Paper 040508, Institute of European Studies, University of California, Berkeley, CA.  
Hettne B. (2000) *Development, Security, and World Order: A Regionalist Approach*. In: Page S (ed.) *Regions and Development: Politics, Security, and Economics*. London: Cass, 44-66.  
Kelly RE (2007) *Security Theory in the 'New Regionalism'*. *International Studies Review* 9(2): 197-229.  
Väyrynen R (2003) *Regionalism: Old and new*. *International Studies Review* 5(1): 25-51.

متحد الجوانب من حيث المضمون والاستعمال. إنه مدخل القوة الاقليمي في بناءات الامننة الاقليمية، والذي يُمكن الباحث ويساعده على الاطلاع الواسع للديناميكيات الاقليمية واستعمالاتها كأدوات تحليلية لركب الامننة الاقليمية أو الاقليمية.

اعادة فهم سلوك القوة الاقليمي في غرب المتوسط يكمن في كيفية تحقيق معدلات اعلى في مجال بناء الامننة الاقليمية المشتركة بين الطرفين، ومواجهة تحديات الامننة الاقليمية. والتحليل لتلك التحديات يمكن تتبعه من خلال طبيعة دور القوة الاقليمية، من حيث القيادة والحارسية والحماية، وسياسات الامر الواقع وتجديدها، والهويات الاجتماعية والثقافية المُشكلة للإقليم في واقع تلك التحديات. لقد تمثلت قيادة الاقليم في الاقوى عسكريا وتقنيا واقتصاديا، وهي أوروبا وتجاربهها في الاندماج والتكامل، والحارسية تمثلت في اقليم جنوب غرب المتوسط ودوله، والمنظور الحارسي لمصالح أوروبا في جنوب غرب المتوسط، والإقليم برمته، كـمجال أمني أوروبي خالص، والحماية تراوحت بيت قوى الاقليم، مع عدم اغفالنا لسياسات الامر الواقع الاوروبية، والمفروضة على الطرف المقابل من خلال التنسيق الثنائي الانتقائي أو الجماعي، ومجمل تفاعلات الاقليم الايجابية والسلبية.

من المؤسف، وهو أمر طبيعي، أن التحليل أظهر ان دول جنوب غرب المتوسط لا تمتلك، كدول وطنية مستقلة، امكانيات القوة الاقليمية لمواجهة أو التعامل مع الخارج الاقليمي لها، وكلاعب اقليمي في عمليات الامننة الاقليمية، وبالتالي اتضحت عدم مقدرتها على ان تقدم مفاهيمها للامننة الاقليمية، كما صورتها أوروبا لنفسها. العجز المغربي يذهب الى عدم قدرته على استعمال توجهات سياسته الخارجية بحرفية اقليمية. فأصبحت المقاربة الأمنية لصيغة منظومة الامننة الاقليمية من اختصاص القوة الاكثر تأثيرا ( المركز) وهي أوروبا، من خلال تكثيفها للمبادرات الأمنية والسياسية لاحتواء المجال الأمني الاقليمي لصالحها.

## ثانيا: مفاهيم الامن والامننة

### *Security and Securitization Conceptual Framework*

مرت الدراسات الأمنية بتحليلات كبيرة وواسعة، عقب تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية الى الاحادية القطبية، بقيادة الولايات المتحدة، وتحولها من تناول القضايا ذات الاهتمامات التقليدية، مثل الصراع العسكري وسباق التسلح الى دراسة طبيعة الأمن، ومكوناته، وعناصره، وأطره وسلوكه. والسبب يعود الى عجز المقتربات والأطر التحليلية العامة في حقل السياسة الدولية السائدة آنذاك، التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوك والظاهرة الأمنية التقليدية.

ونتيجة لتطور مناهج التحليل في السياسة الدولية، خصوصا المدرسة البنوية، والمدرسة

الواقعية الجديدة، عدد المدخل الإقترابي منها مقاربتين، تدعو الاولى إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن، وبالتالي تطور حقل الدراسات الأمنية ليشمل مسائل تتعلق بالجوانب الاقتصادية، البيئية والديمغرافية، سواء باعتماد المجتمع كموضوع مرجعي (الأمن المجتمعي)<sup>(٢)</sup> أو بالنزول إلى المواطن/ الإنسان كموضوع للأمن في إطار عالمي شامل (الأمن الإنساني) *Human Security*. أما المقاربة الثانية فتختزل مفهوم الأمن في المجال العسكري، وتعتبره من صميم اهتمامات واختصاصات الدولة وحدها. اذا هناك آراء داعية إلى الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن الذي يشير عادة إلى الأمن الوطني، وآراء نقدية تعمل على إعادة النظر في مفاهيم ومدلولات وموضوع المرجعية للأمن. وتطرح مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم بديل عن الأمن الوطني. لذلك يبدو ان هناك تحولات في المفاهيم الأمنية، من المستوى الوطني الى المستوى المواطني الانساني.

#### ١ - الأمن الاقليمي *Regional Security Or Regional Securitization*

الامن الاقليمي أو الاقاليمي اصبح من أهم قضايا السياسة الدولية والأمن الدولي على حد سواء، من خلال ألتأثير والتأثر، والدور والقوة، والبناء المؤسسي، ومجمل التفاعلات المتبادلة داخل الوحدة الاقليمية، الفرعية أو الاساسية. والأمن الاقليمي يتضمن إطاراً من الديناميكيات المختلفة مثل دور وعدد ونوعية القوى الفاعلة فيه، وتوجهاتها، ونوعية المنافع والتحديات المشتركة القائمة عليه. ومن أهم فقهاء مُركبات الامن الاقليمي نشير الى اعمال بوزان و ويفر<sup>(٣)</sup> حيث قدما نموذجا لديناميكيات الامن الاقليمي، الفرعية والأساسية، والتي من خلالها يمكن فهم طبيعة مفهوم الامن الاقليمي. ويتمتع النموذج (البوزاني والويفري) بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل الازمات في الاقليم، وطبيعة النظام الاقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع القوى الاقليمية في هذا النظام دائماً يتوقع سلوكها ازمات وتحديات، وتهديدات، وان كل قوة في الاقليم تنظر الى الاخرى على انها عدو لها، أو منافس اقليمي، أو قوة صديقة.

ومن هنا لفهم ماهية الامن الاقليمي يتوجب تحديد ما اذا كان هناك مُركب امني اقليمي بنيويا وهيكليا، فرعي أو اساسي احادي، وطبيعته القطبية، ودلالات القوة فيه، والقوى الفاعلة فيه من خلال دورها السلوكي نحو مجمل تحديات الاقليم ومتطلبات أمنه. اذا لمعرفة ماهية الأمن الاقليمي ينبغي لمُركب الامن الاقليمي المرور بعملية المدخلات والمخرجات، من خلال رصد سلوك القوى الاقليمية في هذا النظام عبر طبيعة توجهاتها، أكانت توجهات ايجابية او سلبية في ظل دلالات قطبية قوتها، وحارستها وحمايتها. وبالنتيجة فإن النظام الاقليمي *Regional Regime*، والذي منه يمكن استخلاص مفهوم محدد للأمن الاقليمي *Regional Security*، سوف ينتج جملة من الديناميكيات، كالتجانس الأمني، والقوة فيه تقيد القوة الاخرى سلوكيا، وخلق المجتمع الأمني الاقليمي، ولكن هذا

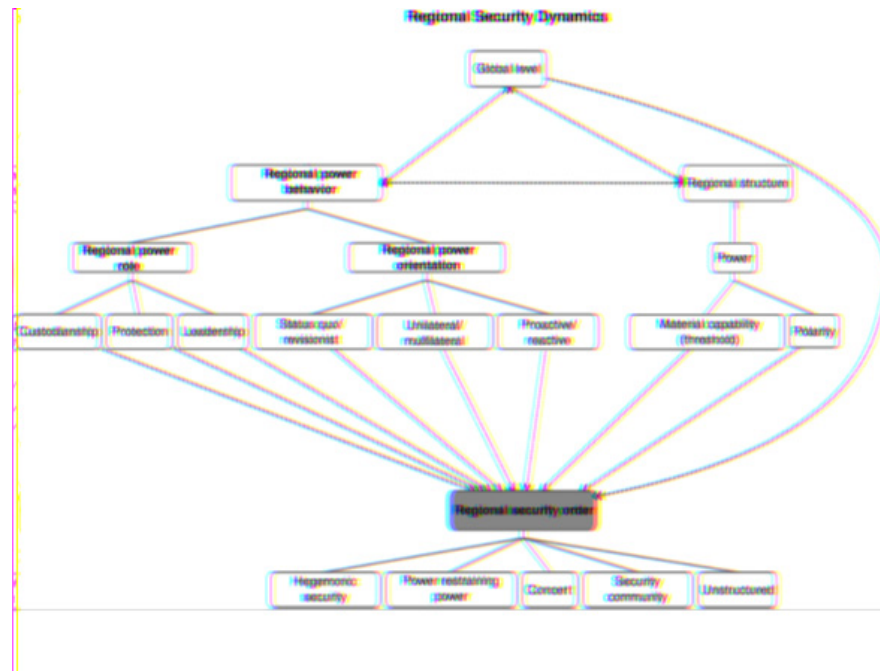
Buzan,B., New (٢)  
*Pattern of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs* (67, (3),431-458,London: Royal Institute of International relations, 1991.

Buzan B, Waever (٣)  
*O, Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press. (2003).*

النظام دائماً يكون عرضة للإصابة بالقوة أو ضعف بنيويته، أو قوته. ومن الشكل الايضاحي التالي تتضح آليات تشكل مقومات الامننة الاقليمية وديناميكيته، وأوصافها، وعلاقتها المشتركة والمتبادلة، من خلال تأثيراتها المختلفة، في أقاليم العالم. واستنساها بفكرته حول مُركبات الأمننة الاقليمية في عالم الصراع والتعاون الذي يدور اليوم، ينبغي أن تكون هناك آليات تعاون وتنسيق تطبق في الاقليم الأمني وبين اطرافه، من خلال ما يتم تقديمه من مبادرات ومشاريع واجتماعات على مستوى القمة أو الخبراء، والذي يعني توفر الاطار *Framework* لتلك العمليات. على سبيل المثال، منظومة الامننة في اقليم غرب المتوسط بقيادة القوتين الاقليميتين وهما أوروبا ودول جنوب غرب المتوسط، قد تظهر أن مقومات الشكل المقترح من المصممين (ديريك فريزر و روبرت انقيرسول)<sup>(٤)</sup> والمستعار من بوزان وويفر<sup>(٥)</sup> يمكن ملامستها في المقاربات الاوروبية وتصوراتها وسلوكها للامننة الاقليمية في اقليم المتوسط، ولكن قيادتهما لعمليات الامننة الاقليمية لم تفلح في التقدم الى مجمل التحديات الاساسية التي تواجه المنظومة الأمنية في الاقليم، والتي نقتربها للاختبار واثبات صدقها وصلاحيته. الشكل التالي يوضح آليات تشكل مقومات الامننة الاقليمية وديناميكيته، وأوصافها، وعلاقتها المشتركة والمتبادلة من خلال تأثيراتها المختلفة.

*Ibid*, Derrick Fra-  
zier and Robert Stewart-  
Ingersoll, *Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order within Regional Security Complexes: The European Journal of International Relations*, Published by: <http://www.Sage Publications p://ejt>.

Buzan, B., *New* (٥)  
*Pattern of Global Security in the Twenty-First Century*, (1991)  
1 Buzan B, Waever O, *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press. (2003).



المصدر:

Derrick Frazier and Robert Stewart-Ingersoll, *Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order within Regional Security Complexes: The European Journal of International Relations*, Published by: <http://www.Sage Publications p://ejt>. Sagepub.com/content/16/4/731, PP. 732-753.

والشكل السابق يشير الى أن ديناميكيات الامننة الاقليمية تبدأ من المستوى الدولي، وتتفرع الى مستويين، وهما البناء المؤسسي والسلوك الاقليمي للقوة. والسلوك الاقليمي للقوة قاعدته توجهات القوة الاقليمية ودورها، من تماثلات الحارسية والحماية والقيادة، وسياسات الامر الواقع، والتي تنعكس على منظومة الأمن الاقليمي للقوة. وتوجهات القوة الاقليمية تتماثل في قوى الامر الواقع والتجديد، والتعاون الجماعي والثنائي، والتفاعل الايجابي والسلبي، الى علاقة القوة ومواصفاتها وقطبيتها، والقدرة المادية المحدودة. وفي نهاية الشكل يتمتع نظام الامننة الاقليمي بمواصفات، من أهمها السيطرة الأمنية، والقوة تقيد القوة الاخرى، والانسجام والتفاهم، والمجتمع الأمني، وبنيات أمنية غير مشيدة. اذا وفقا للشكل فإن ديناميكيات الامن الاقليمي، من خلال المركب الأمني الاقليمي، أو الامننة الاقليمية، يتكون من وجود عدة عناصر منها البناء الاقليمي، وأنظمة القوة الاقليمية، ودورها وتوجهاتها<sup>(٦)</sup>. وهذا ما افتقدته منظومة الامننة في اقليم غرب المتوسط بقيادة القوتين الاقليميتين وهما أوروبا ودول جنوب غرب المتوسط. برغم أن مقومات الشكل المقترح من المصممين (ديريك فريزر و روبرت انقيرسول) يمكن ملامستها في المقاربات الاوروبية وتصوراتها وسلوكها للامننة الاقليمية في اقليم المتوسط. ومن هنا فإن غرض مركب الامننة الاقليمية، ودلالات القوة فيه على مستوى توازن القوى الدولي وتقسيمه الى مستويات فرعية *Subsystems* كمركبات للامننة الاقليمية الفرعية، هو إحداث مقاربات جديدة لأهمية قضايا الامننة الاقليمية في عالم التوازنات الدولية، خصوصا عقب نهاية الحرب الباردة وتبدلات القوة ومركزيتها من الثنائية إلى الاحادية القطبية.

جدول رقم (١) يصف الابنية الفرعية للامننة الاقليمية، من حيث الاقليم، ونوعية القطبية التي يحتلها، والقوى الاقليمية الفاعلة فيها. فتم استنتاج في غاية الاهمية ان ابنية الامننة الاقليمية تصل الى ثماني عشرة بيئة أمنية اقليمية موزعة على خريطة العالم: إقليم شمال أميركا ونظامه أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ويشمل كند والمكسيك، إقليم أميركا الجنوبية أحادي القوة بقيادة البرازيل، إقليم الاتحاد الاوروبي، ويتضمن التعددية القطبية ممثلة في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وإقليم أفريقيا الغربية أحادي القطبية بقيادة السنغال، و إقليم جنوب غرب المتوسط، أو الاقليم المغاربي، متعدد القطبية بقيادة كل من ليبيا والجزائر والمغرب، وإقليم غرب المتوسط احادي القطبية بقيادة الاتحاد الاوروبي، وإقليم شرق المتوسط متعدد القطبية بقيادة كل من إسرائيل ومصر، وإقليم دول الخليج العربية أحادي القطبية بقيادة السعودية، وإقليم الشرق الاوسط متعدد القطبية بقيادة اسرائيل وإيران وتركيا ومصر، وإقليم افريقيا الجنوبية أحادي القطبية بقيادة جنوب أفريقيا، وإقليم شرق أفريقيا متعدد القطبية بقيادة كل من أثيوبيا وتنزانيا، وإقليم دول الاتحاد السوفياتي سابقا - روسيا حاليا - احادي القطبية بقيادة روسيا، وإقليم جنوب

Derrick Frazier<sup>(٦)</sup> and Robert Stewart-Ingersoll, *Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order within Regional Security Complexes: The European Journal of International Relations*, Published by: [http://www.Sage Publications p://ejt.](http://www.SagePublications.com)

آسيا ثنائي القطبية بقيادة الهند وباكستان، وإقليم شرق آسيا ثنائي القطبية بقيادة الصين واليابان، وأخيرا إقليم شمال افريقيا متعدد القطبية بقيادة كل من مصر والجزائر. ومن الجدول نلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من مركبات الأمنة الاقليمية، من حيث مستوى القوة القطبية الفاعلة أكثر في الاقليم، وأنظمة القطبية الاحادية وعددها ثمانية، وأنظمة القطبية الثنائية وعددها اربعة، وأنظمة القطبية المتعددة وعددها ستة مركبات اقليمية. وهنا لابد أن نضيف مؤسسة الامننة الدولية، متمثلة في شخص مجلس الأمن الدولي، والذي تتشكل منه القوى الاقليمية الكبرى في العالم، والتي تمتلك البرامج النووية، وأسلحة الردع والاحتواء والهجوم وحق النقض الدولي (حق الفيتو).

### جدول رقم (١) أبنية مُركب الامننة الاقليمية ودلالات القوة فيها

الإقليم	القطبية	القوى الإقليمية
أميركا الجنوبية	أحادي القطبية	البرازيل
شمال أميركا	أحادي القطبية	الولايات المتحدة الأمريكية
الاتحاد السوفياتي سابقاً	أحادي القطبية	روسيا
أفريقيا الغربية	أحادي القطبية	السنغال
غرب المتوسط	أحادي القطبية	الاتحاد الأوروبي
أفريقيا الجنوبية	أحادي القطبية	جنوب أفريقيا
الخليج العربي	أحادي القطبية	السعودية
أفريقيا الوسطى	أحادي القطبية	نيجيريا
جنوب آسيا	ثنائي القطبية	الهند وباكستان
شرق آسيا	ثنائي القطبية	الصين واليابان
شرق أفريقيا	ثنائي القطبية	أثيوبيا ، تنزانيا
شرق المتوسط	ثنائي القطبية	إسرائيل ، مصر
الاتحاد الأوروبي	متعدد القطبية	فرنسا - بريطانيا - ألمانيا
الاتحاد المغاربي	متعدد القطبية	ليبيا - الجزائر - المغرب
إقليم شمال أفريقيا	متعدد القطبية	مصر والجزائر
الباسيفيك	متعدد القطبية	أستراليا - ماليزيا - أندونيسيا
الشرق الأوسط	متعدد الأقطاب	إسرائيل - مصر - تركيا - إيران
إقليم الساحل والصحراء	متعدد الأقطاب	الجزائر - أثيوبيا - السنغال - مصر

المصدر : الجدول من تصميم المؤلف.



ووفقا للجدول يلاحظ تتعدد أنظمة الاحادية القطبية الاقليمية الى ثمانية مركبات للقوى الإقليمية، وهي امريكا الجنوبية بقيادة البرازيل، وشمال أميركا بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي سابقا بقيادة روسيا، والجنوب الافريقي بقيادة جنوب افريقيا، وغرب افريقيا بقيادة السنغال، ووسط أفريقيا بقيادة نيجيريا، وإقليم غرب المتوسط بقيادة أوروبا، ودول الخليج العربية بقيادة السعودية. وأنظمة الثنائية القطبية تصل الى خمسة مركبات للامننة الاقليمية وهي شرق آسيا، وجنوب آسيا، وشرق أفريقيا، وشرق المتوسط. وأنظمة التعددية القطبية تتكون من ستة مركبات امننة اقليمية، وهي الشرق الاوسط، وشمال أفريقيا، والاتحاد الاوروبي، والاتحاد المغاربي، والباسفيك، وإقليم الساحل والصحراء.

من ذلك نخلص ونقول ان مفهوم الامن الاقليمي هو اضيق بكثير من مفهوم الامننة الاقليمية لأنه يشير الى عملية امنية اقليمية محدودة الابعاد ويغلب عليها الطابع الجغرافي وليس المصير المشترك الامر الذي يدفع بتلك الدول الى ان ترتبط ببعض الترتيبات الأمنية لمواجهة تهديدات مشتركة طارئة. ولكن مفهوم الامننة الاقليمية يذهب الى ترتيبات امنية شاملة وبعيدة المدى لكل مجالات التعاون والتنسيق على هيئة تكامل وظيفي يحقق مصلحة الاقليم وطنيا واقليميا.

## ٢ - الأمن الوطني *National Security*

استخدم مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، تحديدا بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة - الأمة *Nation-State* وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية، وأطر مؤسسية للأمن وصولاً إلى استخدام تعبير إستراتيجية الأمن القومي (التعايش السلمي) كمقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم، وتجنب الحروب المدمرة التي عصفت بالعالم في بداية القرن الماضي.

واتسم النظام الدولي، بين الشرق والغرب، بمجموعة من السمات أثرت على طبيعة الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة. ومن أبرز تلك السمات تطبيق القواعد المفروضة من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي (سابقا) في القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية، والتركيز على كيفية تجنب حرب نووية، وتجنب المواجهة المباشرة للقوات المسلحة لكل من الولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفياتي (سابقا) والصين من جهة أخرى بعد خبرة الحرب الكورية، وتنظيم علاقات الأمن وفقاً لأسس ثنائية، وغياب الشفافية فيما يخص القضايا الأمنية<sup>(٧)</sup>.

وكأي مصطلح أو مفهوم آخر، لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك في مداره، وخضوعه الدائم للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات

Brain L. Job, (٧)  
"Coming to Terms  
with Changing  
Norms of International  
Relations across  
Global and Regional  
Levels" in Mely C.  
Anthony & Mo-  
hamed Jawhar Has-  
san (eds.), *The Asia  
Pacific in the New  
Millennium: Political  
and Security Chal-  
lenges*, (Malaysia: In-  
stitute of Strategic  
and International  
Studies, 2001) PP.  
261-263.



والعوامل التي أثرت وتؤثر فيه. وإذا رجعنا الى التعريفات القاموسية لوجدنا ان هناك تقاطعاً يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف والأمان ببعديها النفسي والجسدي. أما صعوبة التوافق في ايجاد أو تحديد تعريف محدد لمفهوم انما يرجع الى الاختلافات في تعريف المفهوم، التي تشمل، اختلافاً في تحديد هوية التهديدات الموجهة إليه، وهوية أولئك المقصود أن يردعهم الأمن الوطني بأدواته وإستراتيجياته، التي هي أيضاً محل خلاف. لاحقاً نقدم مجملاً لآراء بعض فقهاء الدراسات الأمنية والسياسية:

والتر ليبمان *Walter Lippmann*: يعرف الامن الوطني عندما تكون الدولة آمنة، عندها لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه. وركز في تعريفه على استخدام القوة العسكرية، لحماية المصالح المشروعة (من وجهة نظر الدولة) كإطار للقوة .

يعرف أرنولد ولفيرز *Arnold Welfares*<sup>(٨)</sup> الأمن الوطني بأنه عملية حماية القيم التي سبق اكتسابها. وهي تزيد وتنقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه. ويشبه هذا التعريف ما سبقه، في الاعتماد على القوة العسكرية، لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع الخصم بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه، والتعريف يشير أيضاً إلى أن الأمن الوطني ذا مفهوم متغير طبقاً لقدرة الدولة على الأداء، وهي نقطة مهمة في الوصول إلى تحديد أدق لمفهوم الأمن.

ويعرف فريدريك هارتمان *Fredrick Hartman*<sup>(٩)</sup> الأمن الوطني بأنه محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة. يعتبر هذا التعريف أكثر مرونة، لشموله على المصالح الوطنية والحيوية معاً، ومحصلة تفاعلها تَكُونُ أمن الدولة، ودون تحديد لها، إذ هي من المتغيرات الدائمة، وقد تختلف من موقع لآخر، أو من عصر لآخر كذلك. كما إنه لم يشير إلى القوة العسكرية، باعتبار المصلحة الدفاعية أحد المصالح الوطنية الحيوية.

هنري كيسنجر *Henry Kissinger*<sup>(١٠)</sup> يعرف الامن الوطني بأنه التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء. يشير هذا التعريف مباشرة، إلى استخدام عناصر القوة المختلفة، وليس العسكرية فقط، بلا توضيح لشرعية تلك التصرفات، أو تحديد لتوقيت استخدامها، مما يترك المفهوم مفتوحاً لتصرفات عدوانية. ولا شك أن هذا المفهوم يأتي من منطلق تمتع الدولة، التي ينتمي إليها كيسنجر (وهي الولايات المتحدة الأميركية) بالعديد من عناصر القوة، التي تتيح لها القيام بالتصرفات المشار إليها في التعريف، مع ضمان نجاحها من دون أن تضع في الاعتبار إمكانات الآخرين لحفظ حقهم في البقاء. لذلك يرى بعضهم هذا التعريف ترجمة لعبارة الغاية تبرر الوسيلة.

جوزف ناي ولورانس كرانس *J. Nye, Lawrence Kranse* «يعرفان الأمن الوطني بأنه غياب

*Arnold, Wolfers, (٨)*  
"The Goals of foreign  
Policy" Essays in In-  
ternational Politics,  
Baltimore, John Hop-  
kins Press, 1963, PP.  
65-72.

*Frederick, Hart-(٩)*  
*mann, The Relations*  
*of Nations, NY, 1967,*  
*P.148.*

*Henry. A. Kis-(١٠)*  
*singer, Domestic*  
*Structure and Foreign*  
*Policy, in Internation-  
al Politics and For-  
eign Policy, edited,*  
*James Rosenau, Free*  
*Press, NY, 3rd,*  
*1970, P.260.*

التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية» يعود هذا التعريف، إلى مفهوم القوة والاقتصاد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية «القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني».

يعرف ج. ويلبوك *J. Holsen, J. Waelboeck* الأمن بأنه الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره. وعلى الرغم من أن هذا التعريف في جزءه الأخير، يعود إلى حالة العدوانية بالتوسع والتأثير على سلوك الآخرين وتغييره، إلا أنه يضيف متغيراً جديداً، وهو ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف، التي هي في مفهومه تعادل الأمن، من خلال التخطيط والسياسات.

روبرت ماكنمارا، قدم تعريفاً للأمن في كتابه عن جوهر الأمن بأن الأمن عبارة عن التنمية، ومن دونها لن يوجد أمن، وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة أن تظل آمنة<sup>(١١)</sup> وان التنمية، حيث تشمل تلك الكلمة أبعاداً كثيرة، هي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية وتنمية للموارد والقوى المختلفة وتنمية للدولة والمجتمع وتنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف. وربط ماكنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.

من ذلك نستنتج ان للأمن بعداً عسكرياً ذا محددات يدفع بالدول الوطنية لزيادة قدراتها العسكرية، في شتى المجالات، ويكون دور المدنيين من القادة والسياسيين محدوداً للغاية. حيث يرى العنصر العسكري أمنه في استمرار وجود عناصر تهديد للأمن. ففي ظل التنافس الشديد، بين الدول الأقوى في النظام الإقليمي والدولي، يوجه الجزء الأكبر من الموارد، لمواجهة هذا التنافس وتداعياته، مستبعدا مطالب التنمية، في القطاعات الأخرى. ويقود هذا المحدد الى سباق التسلح، في دائرة مفرغة (المعضلة الأمنية) فتعتقد أن الحل يكمن في الحصول على مزيد من التسلح ونظم الدفاع، مما يولد مناخاً من التشكيك وعدم الثقة في العلاقات الإقليمية والدولية. وقد يرتبط مفهوم الأمن الوطني بالمنظور الاقتصادي، وبالحر، والنظرة الشاملة له، من حيث علاقته بالتنمية الوطنية، كما ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني فقط - أي التنمية - البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد. فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف. وهكذا يتضح جلياً أن التهديد العسكري الخارجي لم يصبح مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، كما توصفها المدرسة الواقعية<sup>(١٢)</sup>. فالدولة أصبحت مصدراً للتهديد منها تجارة المخدرات عبر الحدود والجريمة المنظمة وانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الفقر والأوبئة

(١١) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، (ترجمة يونس شاهين) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

(١٢) محمد شلبي الأمن في ظل التحولات الدولية أراهنة أعمال الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٥٧.

والتلوث البيئي، إضافة إلى الجرائم العالمية والاتجار في أعضاء الانسان، والتي أصبحت من المشاكل المستعصية خاصة في الدول الفقيرة، وعلى الاخص تجارة الأطفال والنساء. كما إن الدول الأكثر استخداماً للأسلحة والعنف و الحروب، هي الدول الأكثر فقراً، وأن السلاح والقوه العسكرية، قد تكون جزءاً من أجزاء الأمن، ولكن ليست أهمها. وهذا المفهوم ينطبق على دول القوة ودول الضعف. ولكن مفهوم الأمن الوطني، من منظور التنمية الشاملة، أدى إلى زيادة سقف مطالب الانظمة الاقليمية، والتأكيد على أن معالجة مشاكلها، يتطلب حلولاً اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، من دون اللجوء إلى المغالاة في رفع القدرات العسكرية وحدها.

وفي ظل الدولة الوطنية والأنظمة الاساسية والفرعية للأمن الاقليمي خرج مفهوم آخر وهو مفهوم الدولة الشبكية والنظام الاقليمي الشبكي في علاقته بالأمن بحكم المتغيرات الجديدة التي دائماً يتصف بها النظام العالمي والاقليمي. والشبكية تعني ان هناك شبكات اقليمية و"عبر الاقليمية والعالمية" منها المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلام الاجتماعي هي التي تحدد واقع الاقليم الاساسي أو الفرعي، والواقع القائم في النظام الدولي، والتي تعتمد على فكرة سياسات الترابط *Linkage Politics* بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية والإقليمية وبين الأوضاع الداخلية المحلية أو العكس. والدولة الوطنية ترتبط هنا بواقعها الاقليمي، والدولة الشبكية يذهب ارتباطها الى "عبر الاقليمية".

### ٣ - الأمن الإنساني *Human Security*

ترجع جذور مفهوم الأمن الإنساني إلى نتائج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاقه. وترجع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٥ الذي كان تركيزه منصبا على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني. تلى ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. عام ١٩٦٦ ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم الأمن الفردي *Individual Security* ومع بداية السبعينيات خرجت مجموعة من التقارير لبعض اللجان، ومنها جماعة نادي روما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية. وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد. وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث، وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل، ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد<sup>(١٣)</sup>.

ويرجع أول استعمال لمفهوم الأمن الإنساني الى سنة ٢٠٠١ في كتاب الباحثين شارل فيليب ودايفيد فرنسوا: "مفهوم الأمن الإنساني: مفهوم جديد للعلاقات الدولية"<sup>(١٤)</sup> واللذين

(١٣) خديجة عرفة،  
تحولات مفهوم الأمن  
الإنساني أولاً. على الرابط  
الالكتروني <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>.  
(١٤) Charles, Philip & David Francois, Human Security Concept: New Concept of the International Relations, L'Harmattan, Paris, 2001, P.22.

يعتبران أول من أدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية، وتعميم استخدامه متجاوزين بذلك المنظور التقليدي الواقعي للامن). ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون كرامة الإنسان، و تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يترتب بالإنسان، ذلك أنه - التهديد - يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية. فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون.

وفي هذا السياق جاء في تصريح للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عام ١٩٩٩ أن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة<sup>(١٥)</sup>. وزير الخارجية الكندي الاسبق ليود أكزورتي *Lloyd Axworthy* عرف الأمن الإنساني على أنه يعني حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت متزامنة بالعنف أم لا، فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وحتى بحياتهم<sup>(١٦)</sup>. وفي تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الصادر سنة ٢٠٠١ نجد أن الأمن الإنساني يعني أمن الناس وسلامتهم البدنية ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية<sup>(١٧)</sup>. والملاحظ أن مفهوم الأمن الإنساني يحدث تمييزاً بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول لا يحقق الثاني؛ فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو إلا أن يكون جزءاً من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنياً من أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم) من ثم فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة. وهذا يعني أن الأمن الإنساني يجمع بين البعدين المحلي والعالمي للامن. فهو مثله مثل الأمن البيئي. أي على أساس ترابط أمن الشعوب والدول متبنياً بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل<sup>(١٨)</sup>.

بيد أن مفهوم الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن الوطني للدولة، وإنما يرى أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن الوسائل على أمن «الأهداف» فالدولة هي الوسيلة، أما المواطن فهو الهدف والغاية. وإذا طرحنا السؤال التقليدي في الدراسات الأمنية وهو: من يجب تأمينه؟ فإن المقاربة النقدية في الدراسات الأمنية ومن خلال مفهوم الأمن الإنساني ترجح أمن الهدف على أمن الوسيلة.

(١٥) مرجع سبق ذكره.

(١٦) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

(١٧) *Report of the International Commission on Intervention and States Sovereignty, December 2001, p15. www.idrc.ca/booktique.*

(١٨) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، ٢٠٠٥، ص ٢١.

والخلاصة أن مفهوم الأمن الإنساني جاء نتاجاً لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية الى الأحادية القطبية، مسجلاً بذلك تجاوزاً نظرياً لمضامين الأمن التقليدية، التي تتخذ من الدولة الوطنية موضوعاً مرجعياً لها، ليصبح الإنسان (المواطن) الموضوع المرجعي الأساسي للأمن. غير أن الحديث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن بمضامينه التقليدية لا يعني قطيعة مع أمن الدولة أو ما يعرف بالأمن الوطني، فالدولة هي المسؤول الأول عن تأمين وضمان أمن المواطنين، وبالتالي فإن المقاربة الأمنية لعالم القطبية الأحادية لا بد أن تقوم على التعاون مع الدول الوطنية وعبرها وليس بالتناقض معها.

#### ٤ . الأمنة الإقليمية

من ذلك نخلص ونقول ان مفهوم الامن الاقليمي *Regional Security* هو أضيق بكثير من مفهوم الأمنة الإقليمية لأنه يشير الى عملية امنية اقليمية محدودة الابعاد ويغلب عليها الطابع الجغرافي وليس المصير المشترك الامر الذي يدفع بتلك الدول الى ان ترتبط ببعض الترتيبات الأمنية لمواجهة تهديدات مشتركة طارئة. ولكن مفهوم الامنة الاقليمية *Regional Securitization* يذهب الى ترتيبات امنية شاملة وبعيدة المدى لكل مجالات التعاون والتنسيق على هيئة تكامل وظيفي يحقق مصلحة الاقليم وطنيا واقليميا. وللأمنة الاقليمية ميكانيكيات التكامل الوظيفي كمشرطية لقيامها.

### ثالثاً: عوامل الأمن الإقليمي في غرب المتوسط

#### *Regional Security Factors of the Western Mediterranean*

في اطار الأمنة الاقليمية، ومنظورها الاقليمي والإطاري، نحاول استشراف واقتراح قراءات لإطار جديد عام من الفهم لطبيعة المركب الأمني الاقليمي في اقليم غرب المتوسط، ودور القوة الاقليمية في تحديد ذلك المركب الغامض الموضوع والفهم والمعرفة. وفي ذلك سوف نتعرض الى ديناميكيات الامنة الاقليمية، بشكل نظري استشرافي، من خلال استخدام المناهج التحديثية للدراسات الاقليمية ومنها البنيوية، والواقعية الجديدة، ومدخل القوة الاقليمي، ومدخل مركبات الامنة الاقليمية - *Constructivism, Neo-realism, Region-* *al powers, Regional Security Complexes* وتحديد مؤشر التحديات لتوضيح وشرح طبيعة مركب الأمنة الاقليمي الجاري الان في الاقليم، من خلال تأثيراته، والمتمثلة في القوة الاقليمية، ودورها *Roles* وأبنيتها *Structures* وتوجهاتها *Orientations*.

ولقد اخترنا بأن نبدأ بتحديد تحديات عوامل الامن الاقليمي الذي استعمل كمتغير مستقل في مقابل الامنة الاقليمية، أو الأمن الاقليمي كمتغير تابع، واعتبر ايضا مؤشرا لعملية الامنة الاقليمية في غرب المتوسط. وسوف يركز التحليل على معاينة تلك التحديات، من

خلال البناء الاقليمي ومتغيراته الثلاثة، على هيئة مستويات للتحليل: وهي مستوى وتوزيع القوة في الاقليم، ودور القدرات المادية والسياسية التي يحتضنها الاقليم لبناء مُركب أمني في غرب المتوسط. ولقد تم تعريف القوة الاقليمية ودورها في صياغة مُركب للأمننة الاقليمية، من خلال أربع مؤشرات وهي القيادة *Leadership* والهوية الثقافية والاجتماعية *Social and Cultural Identities* والحماية *Protection* والحارسية *Custodianship* وسياسات الامر الواقع والتجديد *Status que and Revisionist Politics*.

من خلال التحديات المرشحة للدراسة، فقد تم تقديم تعريفات للتوجهات، وسياسات الامر الواقع، من خلال اجراءات التفاعل الاقليمي، والسياسات الطويلة المدى وتصاميمها من الجانب الاوروبي نحو اقليم غرب المتوسط. والقيادة الفعلية لمُركب الامننة تمثلت في القوة الاوروبية، والحارسية تمثلت في دول اقليم جنوب غرب المتوسط لحراسة المجال الأمني الاقليمي الاوروبي، أما الهويات الاجتماعية والثقافية للنظامين فهي منعكسة في سلوك طرفي التعاون والتنسيق، والتي تمثلت في اللاتماثل للهويات الثقافية والاجتماعية لطرفي مُركب الامننة الاقليمية في الاقليم.

نتوقع ان تكون تلك العوامل والمتغيرات والمؤشرات بمثابة نتائج للعوامل السلوكية لأطراف مُركب الامننة للإقليم، وتأثيرات المؤسسات، ودورها في سياسات التنسيق والتعاون الاقليمي. وهنا يجب التمييز بين فكرتين، في هذا السياق، مختلفتين، وهما الاقليمية والأمن الاقليمي، أو الاقاليمي. حيث تجدر الإشارة الى أن هناك عدة مدارس تحديثية في التحليل الاقليمي، ومنها المدرسة الواقعية التجديدية *Neo-realism* والتي يرى انصارها ان المُركب الأمني الاقليمي دائماً يرتبط بقضايا الهوية الأمنية، أو الامننة، والعامل الديني للاعبين الاساسيين في الاقليم. اما انصار المدرسة التحليلية البنوية *Constructivism* فيرون الامننة الاقليمية من خلال تشكل الاقليم اقتصاديا وامنيا، وضرورة اعادة توصيف الهويات الخارجية المشتركة، وأنماطها من خلال مؤسسات العمل الجماعي المشترك، وهو ما تم استخدامه في ثانيا التحليل العام.

والتحديات هنا سوف تستخدم كمتغيرات مستقلة لظاهرة الامننة الاقليمية، وذلك لإعادة استيعاب فهم مفهوم تشكل مُركب الامننة الاقليمية، أو الاقاليمية، وهذا أولاً. ثانياً، من خلال ما تم فحصه من ادبيات (١٩) معاصرة لموضوع الامننة في مُركبها الاقليمي، ومن خلال السياسات والمتغيرات والمؤشرات لواقع الامننة الاقليمية في غرب المتوسط، نادرا ما نجد فرضيات قابلة للاختبار للدور السلوكي والمؤسسي لأطراف مُركب الامننة الاقليمية، وتأثيراته المباشرة. كل ذلك سوف يخضع لإبعاد مدخل الجغرافيا السياسية، وإعادة احيائه في هذا الكتاب، نظرا لقدرته على توفير إطار متحد الجوانب من حيث المضمون والاستعمال. إنه مدخل القوة الاقليمي في بناءات الامننة الاقليمية، والمساعدة على الاطلاع

Acharya A (١٩) (2001) *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order*. New York: Rutledge. Attina, F (2004) *The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region*. Paper 040508, Institute of European Studies, University of California, Berkeley, CA. Hettne B. (2000) *Development, Security, and World Order: A Regionalist Approach*. In: Page S (ed.) *Regions and Development: Politics, Security, and Economics*. London: Cass, 44-66. Kelly RE (2007) *Security Theory in the 'New Regionalism'*. *International Studies Review* 9(2): 197-229. Väyrynen R (2003) *Regionalism: Old and new*. *International Studies Review* 5(1): 25-51.

الواسع للديناميكيات الإقليمية، واستعمالاتها، كأدوات تحليلية لمُركب الامننة الإقليمية أو الإقليمية. وسوف نبدأ بتقديم تحليل موسع لعوامل الامن الإقليمية وتحدياتها، والتعامل معها كتحديات تواجه المأسسة الأمنية الإقليمية، وذلك باستخدام مدخل الجغرافية السياسية المعدل وابعاده الستة، والذي تم تبنيه تحت مسمى مستحدث «مدخل القوة الإقليمي» *Regional Power Revised Approach* وتبنى أبعاده كتحديات واقعية معاصرة تواجه أزمة البناءات للأمننة الإقليمية في الإقليم.

### ١. العامل الجيوستراتيجي *The Geo-strategic Factor*

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكبر وأهم الأحواض الداخلية في العالم، وذلك لأنه يقع في قلب العالم القديم، ممتداً بين أفريقيا جنوباً وأوروبا شمالاً وآسيا شرقاً، وله ألسنة بحرية متوغلة في أراضي هذه القارات الثلاث، ممثلة في البحر الأسود بين الشمال التركي والجنوب الروسي، وبحر إيجه بجزره العديدة بين تركيا وشبه جزيرة البلقان، والبحر الأدرياتيكي ممتداً كلسان طويل يفصل بين شبه الجزيرة الإيطالية وغرب شبه جزيرة البلقان، كما أن البحر الأحمر عبر قناة السويس يشكل ذراعاً بحرياً يربط بين مياه المحيط الهندي الدفيئة ومياه البحر المتوسط المعتدلة<sup>(٢٠)</sup>.

وتقدر مساحته بحوالي ٢,٥ مليون كم<sup>٢</sup>، ويتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، ويتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق الدردنيل. ويعتبر هذا البحر من أهم الممرات خلال العصور الغابرة التي سهلت التجارة، وتبادل الثقافات بين الحضارات المختلفة، وخاصة بين شعوب المنطقة المحيطة بالإقليم، مثل شعوب بلاد ما بين النهرين والمصريين والفينيقيين<sup>(٢١)</sup>. إضافة إلى هذه الأهمية، فإن للبحر الأبيض المتوسط موقعا استراتيجيا منذ أقدم العصور، وموقعه الجغرافي الفلكي القاري، بسبب امتداداته المائية، وتحكمه في مركز العالم، ومركز الكرة الأرضية بكاملها<sup>(٢٢)</sup>.

ويتكون حوض البحر المتوسط (٦٪) من اليابسة، و (٧٪) لسكان العالم، و (٨٪) من الثروة العالمية. وتتميز الدول المطلة عليه بعدم التجانس فيما بينها، بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، فهناك شمال غني، يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي ٧ تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد فيه نحو ٢١ ألف دولار، وجنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه ألف دولار أمريكي، وناتج إجمالي وطني لا يصل إلى ٥٩٨ مليار دولار. أما فيما يخص المبادلات التجارية فإن دول الشمال تصدر إلى دول الجنوب الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات التركيبية التكنولوجية غير العالية غالباً، كما تستورد من دول الجنوب المواد الخام، كالنفط والقطن إضافة إلى الإنتاج الزراعي<sup>(٢٣)</sup>.

بيد أن التباين الكبير في المبادلات التجارية، لم يحل دون أن تصبح منطقة الحوض منطقة ذات أهمية إستراتيجية، لكونها منطقة ذات تبادل اقتصادي. أما إقليم غرب البحر الأبيض

(٢٠) محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب) ط١ ١٩٩٩ ص ٢٠٩.  
(٢١) جغرافية البحر المتوسط المصدر: [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org).  
(٢٢) أحمد عثمان، "البحر المتوسط قلب العالم وملقى حضارته"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.  
(٢٣) سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة (دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع) ط١، ٢٠٠٠، ص ١٧١.



الذي يعتبر جزءاً من منطقة البحر الأبيض المتوسط فله أهمية جيوسراتيجية كبيرة، ويتكون من ليبيا والجزائر وتونس والمغرب، ودول الاتحاد الأوروبي، هي أسبانيا وإيطاليا وفرنسا و مالطا، مع استثناء موريتانيا والبرتغال باعتبارهما دولاً أطلسية، ولا تنتميان جغرافياً إلى غرب المتوسط.

أما ليبيا فتبلغ مساحتها ١,٧٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، ولها ساحل يطل على البحر المتوسط يصل طوله إلى ١,٨٥٠ كيلومتراً. وتقع ليبيا في المرتبة الرابعة في قائمة البلدان ذات المساحة الأكبر في أفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم، وساحلها يقع بين ساحلي تونس ومصر، كما أن الاستكشافات النفطية في ستينيات القرن العشرين منحت ليبيا ثروة هائلة. زادت من أهميتها بسبب موقعها الجغرافي في وسط الشمال الأفريقي (٢٤).

والجزائر تقع في منتصف الساحل الأفريقي الشمالي فيما بين تونس وليبيا من جانبيها الشرقي، والمغرب في جانبها الشمالي الغربي، ولها حدود برية أخرى مع كل من مالي وموريتانيا والنيجر، وتمتد أراضي الجزائر بمساحتها الشاسعة التي تبلغ أكثر من ٢,٣ مليون كيلومتر مربع، على ١٨ درجة عرضية ما بين دائرة العرض ١٩ ش في الجنوب و ٣٧ شمالاً، وتمتد فيما بين خطي طول ٨٣ غرباً و ١٢ شرقاً، وتطل على البحر المتوسط بجهة ساحلية طويلة، تزيد على ١٣٠٠ كيلومتر، بينما تتوغل جنوباً باتجاه القلب الأفريقي الصحراوي لمسافة تزيد على ٣٠٠٠ كيلومتر، ومن ثم أثر هذا الموقع ما بين البحر المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب على خصائصها الطبيعية بصفة خاصة في الجانب المناخي (٢٥).

أما تونس تقع في أقصى شمال القارة الأفريقية على مرمى البصر من جنوب القارة الأوروبية، وتبلغ مساحتها حوالي ١٦٤ ألف كيلومتر مربع، يحدها شرقاً وشمالاً البحر المتوسط، وجنوباً ليبيا، وغرباً الجزائر. وتبرز أهمية موقعها الجغرافي في كونها ملتقى لكل الطرقات والهجرات منذ القدم، وكانت مهداً لحضارات متوسطة وعربية وأفريقية. وتعتبر تونس اليوم من أهم المقاصد السياحية والاستثمارية في حوض المتوسط، لما تتميز به من استقرار سياسي واجتماعي (٢٦).

أما بالنسبة للمغرب فتقع في أقصى الشمال الغربي من الوطن العربي، فيما بين دائرتي عرض ٢٨ و ٣٦ شمالاً، وخطي طول ٢ و ١١ غرباً، بمساحة تبلغ ٤٤٧ ألف كيلومتر مربع، وتتميز بموقع جغرافي فريد، فكل مساحتها تمتد في نصف الكرة الغربي، وتطل على جبهة محيطية بطول أكثر من ١٠٩٠ كيلومتراً مربعاً إطلالة بجهة ساحلية متوسطة طولها ١٠ كيلومترات. وقد أسهم موقع المغرب الجغرافي على مضيق جبل طارق واقترابه الشديد من اليابس الأوروبي في توجيهه الجغرافي وتواصله بشكل أوضح من أي بلد عربي مع أوروبا

(٢٤) جغرافية ليبيا،

المصدر: [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org).

(٢٥) محمد صيري

محسوب، العالم العربي

(القاهرة: دار الفكر

العربي) ط ١، ٢٠٠٢ ص

٣٢٥.

(٢٦) جغرافية تونس،

المصدر [www.aichourouk.com](http://www.aichourouk.com)

k.com.

خاصة إسبانيا وفرنسا<sup>(٢٧)</sup>. هذا فيما يخص منطقة المغرب العربي المعروفة بجنوب غرب المتوسط، التي تحتل موقعا إستراتيجيا في شمال غرب إفريقيا، يربط بين بلدان أوروبا وأفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط، الذي يشغل ساحلها الشمالي، في حين يحدها المحيط الأطلسي من الغرب، وجنوباً دول جنوب الصحراء<sup>(٢٨)</sup>. وتعد منطقة المغرب العربي من أهم المناطق الجغرافية في الوطن العربي، حيث ترتبط بأوروبا بروابط متعددة ومتنوعة، وأولها عامل الجوار الجغرافي، والانتماء المشترك إلى ضفاف وثقافة البحر المتوسط؛ وهذا أدى إلى أن توجد منطقة المغرب العربي في قلب التوازنات الدولية، من حيث كونها امتداداً حيوياً للمجال الأوروبي، وبوابة رئيسة للقارة الأفريقية<sup>(٢٩)</sup>.

أما عن الموقع الجيوستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي، التي يطلق عليها غالباً شمال غرب المتوسط، فتتمثل أهميته في القرب الجغرافي بينها وبين جنوب غرب المتوسط، ولكل دولة من دوله أهمية جيوستراتيجية أيضاً يمكن توضيحها على النحو الآتي:

تطلّ إسبانيا على البحر المتوسط من ناحية الجنوب، والمحيط الأطلسي من ناحية الغرب، ولها حدود مع فرنسا وأندورا والبرتغال، وعاصمتها هي مدريد، وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وتعتبر ثاني أكبر دولة في غرب أوروبا بعد فرنسا، وهي ثاني أكبر بلد جبلي في أوروبا بعد سويسرا<sup>(٣٠)</sup>.

وإيطاليا تقع في جنوب أوروبا، وهي إحدى أشباه الجزر الأوروبية الثلاث التي تطل على البحر المتوسط، حيث تشغل مساحة تقدر بنحو ٣٠١.٢٤٠ كم، تمتد بين دائرة عرض ٤٠، ٣٦، ١٠ و ٤٧ شمالاً، ويبلغ طول سواحل شبه الجزيرة الإيطالية نحو ٧٦٠٠ كم، مطلة على سواحل البحر المتوسط والبحر الأدرياتيكي والبحر الليجوري، وتتبع إيطاليا مجموعة من الجزر أهمها جزر صقلية وسردينيا والباركاري وأسترامبولي وفولكانو. وتقع إيطاليا في مركز ربط بين حوض البحر المتوسط الشرقي وحوضه الغربي<sup>(٣١)</sup>.

أما فرنسا فتقع في أوروبا الغربية، وتتكون من مجموعة جزر وأراض وراء البحار واقعة في القارات الأخرى. تمتد فرنسا من البحر الأبيض المتوسط إلى القناة الإنجليزية وبحر الشمال، ومن نهر الراين إلى المحيط الأطلسي. بسبب موقعها. وفرنسا هي أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، وهي الأكبر مساحة بين دوله، وفرنسا أيضاً عضو مؤسس للأمم المتحدة، وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهي من بين الدول التي تمتلك القوة النووية<sup>(٣٢)</sup>.

وأخيراً، مالطا، بعدما انضمت الى الاتحاد الاوروبي، عبارة عن ثلاث جزر صغيرة مزدحمة بالسكان، تقع في البحر المتوسط، جنوب صقلية في إيطاليا، وإلى الشمال من تونس وليبيا، وتقع مالطا جغرافياً ضمن القارة الأفريقية، وسياسياً ضمن القارة الأوروبية. تتكون من ثلاث جزر مأهولة بالسكان هي: مالطا، غوزو، كومينو، وجزر غير مسكونة هي:

(٢٧) محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.  
(٢٨) المغرب العربي عناصر الوحدة والتنوع، المصدر  
[www.avz.wikipedia.org](http://www.avz.wikipedia.org)

(٢٩) إبراهيم بوخزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم (ليبيا: مكتبة طرابلس العالمية، ١٩٩٥) ص ٣٨٧.

(٣٠) جغرافية إسبانيا، المصدر  
[ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)

(٣١) للمزيد مراجعة، حسام جاد الرب، جغرافية أوروبا الجديدة: دراسة إقليمية (أسبوط: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧) ص ٢٤٩.

(٣٢) جغرافية فرنسا، المصدر  
[ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)

كومينوتو، فلفلة، جزر القديس بولص. وهذه الجزر نشأت كبقايا للوصل الجغرافي الذي كان يوما ما يربط بين قارتي أوروبا وأفريقيا(٣٣).

## ٢ - العامل الجغرافي وتحدي المصالح

### *The Geographical Factor and Its Interest Challenges*

تتمتع الضفتان للإقليم الاوروبي/ المغاربي بموقع إستراتيجي، أفريقياً وأوروبياً، وتتشاركان في ثلاثة أرباع المساحة الكلية للبحر المتوسط، والعديد من مدن شمال غرب المتوسط تقترب كثيراً إلى جاراتها الجنوبية، من خلال استعمال كل وسائل النقل، من برية وجوية وبحرية، طوال العام وفي اتصالية دائمة. فتجارة أوروبا، تاريخياً، تأخذ طريقها إلى إفريقيا عبر دول جنوب غرب المتوسط. وفي مجال الطاقة يستوعب حوض غرب المتوسط(٣٤) على مستوى أسواق الطاقة العالمية، ويشكل مُمراً مائياً استراتيجياً. ويعتبر التقارب الأمني الاستراتيجي وحدة مجالية أمنية للطرفين، خصوصاً مع فرنسا وأسبانيا وإيطاليا ومالطا.

والإقليم يتمتع بموقع استراتيجي في قارتي إفريقيا وأوروبا، ويربط بين ثلاث قارات وهي آسيا وأوروبا وإفريقيا، بحكم تشارك الضفتين في ثلاثة أرباع البحر الأبيض المتوسط. والأهمية الاستراتيجية ربطت أيضاً مصالح دول الإقليم من تجارة وسياسة واتصالات عبر القرب البحري والبري والجوي. ففي الحقبة الاستعمارية استعمل الأوروبيون منطقة جنوب غرب المتوسط كجسر عبور إلى أواسط إفريقيا، وحالياً كجسر إلى المواد الأولية والطاقة والغاز.

والمصالح الاستراتيجية المتبادلة بين دول الإقليم هي نتيجة للروابط التاريخية والاقتصادية والثقافية قديماً، والتي أنتجت ارتباطاً مصلحياً ثنائياً، متمثلاً في علاقة إيطاليا بليبيا، والمغرب بأسبانيا وفرنسا، وتونس والجزائر بفرنسا. وتأتي أهمية سلامة المرور البحري وعلاقته باستقرار منطقة غرب المتوسط من الناحية الأمنية للطرفين. فمصالح الطرفين في سلامة المرور البحري، وأمنه من الاطلسي إلى غرب المتوسط، وبالعكس، تمثل أهمية قصوى لكل دول أوروبا، خصوصاً وان معظم حاجاتها من المواد الأولية تمر عبر هذا الشريان، وتشكل أيضاً اهتمامات أمنية متبادلة، من خلال التسهيلات الفنية للطرفين للتحكم في سلامة وأمن المجال الأمني المشترك للطرفين.

وهذه العوامل رتبت منظومة من المصالح المتشابكة، من خلال ربط كل من ليبيا بإيطاليا وفرنسا بالمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، وتطور آليات التنسيق والتعاون بينهما؛ وما قيام العديد من الأطر السياسية والاقتصادية والأمنية إلا تعبير عن أهمية هذه العوامل. إلا أن ما تم سرده للأهمية الجيوستراتيجية والجغرافية، وعوامله الأمنية لا تقلل من وجود مصالح مختلفة بشأنها بين أطراف الإقليم، فهناك المشكل الصحراوي المغربي، والاحتلال

(٣٣) جغرافية مالطا، المصــــدر

[ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)

(٣٤) نظراً لقرب مؤانئ التصدير النفطية في شمال افريقيا الى المؤانئ الاوروبيه فثلثى ناقلات النفط العالميه تمر عبر منطقة غرب المتوسط.

الاسباني لأراضي مغربية، خصوصاً مدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية، وجزر ليلى، والكتل الصخرية (باديس والنكور)<sup>(٣٥)</sup>. وستظل قضية جبل طارق الواقعة تحت السيادة البريطانية تتداخل في تعقيدات نسيج علاقات شمال وجنوب المتوسط، ومتغير ثورات الاقليم المغربي، لسنة ٢٠١١، في الاقليم.

فالروابط الجيوستراتيجية الثابتة تاريخياً، والحكومة بالاحتمية الجغرافية للإقليم، دائماً تعمل على ربط دوله ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وامنياً. بمعنى آخر، تلك المصالح وأبعادها المختلفة تصنع وباستمرار الأولويات، وتحدد مسارات الاتفاق والاختلاف، وحجم التحديات المشتركة. وبهذا نخلص ونقول أن هناك ثمة أسباب تاريخية وجيوستراتيجية، وجيوبوليتيكية تدفع المراقب إلى الاهتمام بمسار التنسيق والتعاون في هذا الإقليم. فدول شمال غرب المتوسط الأوروبية تشكل امتداداً جغرافياً لدول جنوب غرب المتوسط وموازية له تنظيمياً وبشراً إضافة إلى الماضي الحضاري والحروي المشترك، والذي تحول في ما بعد من مراحل المواجهة، تارة، إلى مراحل التعاون والتواصل المشترك، تارةً أخرى. مما سبق نستنتج أن دول غرب المتوسط تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم، من حيث القرب الجغرافي لكل من دول الاتحاد الأوروبي وجيرانه دول المغرب العربي، من أجل خلق مصلحة متبادلة فيما يتعلق بإدارة الحدود الخارجية، والتدفقات متعددة الجنسيات، ليضمن كلا الطرفين التنسيق والتعاون في إطار سياسات الحد من الهجرة غير الشرعية، وإجراءات الجمارك، ومراقبة التعاون الثنائي والإقليمي وعبور الأشخاص والسلع والحدود ووسائل النقل المترابطة والطاقة، وشبكات الاتصال اللاسلكي، كما تكتسب الروابط الثقافية عبر الحدود أكثر ضرورة لتوسيع التجارة والاستثمار المتبادلين المزيد من الأهمية في إطار القرب الجغرافي بين هذه الدول، إلا أن التعاون بين دول غرب المتوسط ينطلق من حيث أن إقليم غرب المتوسط يتمتع باستقرار أمني نسبياً. وهذا يعني أن أمن البحر المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن غرب المتوسط، من حيث القرب الجغرافي لدول من بعضها البعض، ما يجعلها تتعاون وتنسق في المجالات السياسية والأمنية المشتركة بينهما، من أجل تحقيق الاستقرار. ولهذا قد لعب عامل الموقع الجيوستراتيجي في غرب المتوسط دور مهم في عملية الحفاظ علي أمنته الإقليمية.

### ٣. العامل الديموغرافي وتحدياته *The Demographic Factor*

أن الامتداد الجغرافي بين الضفتين، في غرب المتوسط، إحدى عوامل ومقومات علاقات الجوار الاقليمي، والتي بدورها خلقت على الأرض حقائق ديمغرافية. فالجوار في بعده التاريخي جعل من ساكنة الاقليم الاوربي / المغربي في حركة مستمرة وتبادلية وتحت مسميات مختلفة (الاستيطان قديماً، العمل، الهجرة، التعليم، العلاج، الإقامة، الاستثمار، الزواج، اللجوء الاختياري والسياسي، السياحة، والإقامة الطويلة والقصيرة، وكل أنواع

(٣٥) بقايا الاستعمار الاسباني في المغرب لا تزال تشكل محل خلاف بين الطرفين، وهي بمثابة عوائق امام تقدم العلاقات المغربية مع اوروبا عامة، والعلاقات الاسبانية- المغربية خاصة.

التواصل والانتقال البشري)... الخ (٣٦). هذا الحراك البشري شكل امتدادات ديمغرافية في ظل معدلات نمو سكانية منخفضة في شمال غرب الضفة مقابل ارتفاعها، ومعها البطالة، في جنوبها.

فهناك في كل من تونس والجزائر والمغرب العديد من الجاليات الفرنسية والبلجيكية، ومناطق سبتة ومليلة تقطنها غالبية اسبانية، في مقابل تواجد للجاليات التونسية والجزائرية والمغربية في كل من إيطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال (٣٧). ففي كل من إيطاليا وفرنسا واسبانيا (٣٨) يعيش حوالي ٦ مليون شخص ينتمون إلى منطقة جنوب غرب المتوسط، وفي سنة ٢٠٠٥، مثلاً، بلغ عدد المهاجرين من تونس إلى كل من فرنسا وإيطاليا حوالي ٧٥٠ ألف مهاجر تونسي لدواعي العمل والإقامة. وأعداد المهاجرين من الجنوب إلى الشمال في استمرار، وفقاً لآخر إحصائيات الهجرة العالمية (٣٩). والبعد الديموغرافي أيضاً يمكن تتبعه من خلال السياحة والدراسة والاستثمارات والعلاج، ومن خلال الشركات المشتركة التي تعمل في مشروعات البنية التحتية لدول الجنوب. فمعظم المدن الساحلية والصحراوية لدول جنوب غرب المتوسط تعج، وطوال العام، بأفواج السياح القادمين من أوروبا لرخصها، ودفء طقسها، واعتدال مناخها طول العام.

يقصد بالعامل الديموغرافي العامل السكاني في إقليم غرب المتوسط. حيث يعتبر السكان مصدر قوة للإقليم. وهذا ما يؤشر عليه معدل زيادة حدة الانفجار الديموغرافي الهائل الذي تشهده دول الإقليم، في حين الإقليم يشهد تأخراً تنموياً نسبياً، وإن كانت بعض الدول الواقعة في الإقليم تتمتع بمستوى رفاهية مهم جداً، وهي الدول التي لديها اتجاه نحو الاقتراب من المستوى الأوروبي، ولكن ببطء وبدرجة قليلة (المغرب، تونس، الجزائر). معدل النمو الديموغرافي لدول الجنوب يقترب من (٢٥٪) مقابل (٢٪) في أوروبا، ومن ثم فإن سكان الضفة الشمالية من المتوسط كانوا يمثلون سنة ١٩٥٠ ثلثي سكان المنطقة مقابل ٣/٨ سنة ٢٠٣٠ م (٤٠).

إلا أنه في مجال العلاقات الدولية يبرز العامل الديموغرافي دائماً كعامل مهم في القدرة على اتخاذ القرار، أو صدّ قرار ما. وفي هذا السياق سيبلغ العدد الإجمالي لسكان الحوض في نهاية القرن الحادي والعشرين ما بين (٧٥٠) و (٨٠٠) مليون نسمة، ستركز ما يزيد على (٦٥٪) منهم في بلدان الجنوب، وستبرز قوة سكانية هائلة موزعة ما بين مركزين (المغرب، الجزائر) وفيما بين ١٩٨٠ وسنة ٢٠٠٠ يتوقع أن يشكل المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) القوة السكانية الأولى في المنطقة، بنسبة زيادة مضطربة، في حين سيتوقف النمو السكاني لدول الشمال الأوروبي (أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، و مالطا والبرتغال) ولن تتعدى نسبة الزيادة (١٠٪) في دول الضفة الشمالية (٤١).

وهذا العامل يزيد من خطورته تزايد السكان من اليد العاملة (ما بين ١٥ و ٦٥) سنة في

(٣٦) يتخذ التواصل البشري في إقليم غرب المتوسط عدة مسميات منها الهجرة، التعليم، التدريب، العلاج والاستثمار، واللجوء، والاستيطان وسابقاً الاستعمار.

(٣٧) نشرت مجلة جون افريك في عددها لسنة ٢٠٠١ ان أوروبا سوف تحتاج في افق سنة ٢٠٢٥ الى حوالي ٤٠٠ مليون مهاجر لتغطية النقص البشري، حيث من المتوقع ان يكون اكثر من خمس سكان الاتحاد الأوروبي فوق سن ٦٥ سنة.

(٣٨) فقط في اسبانيا والتي عدد سكانها ٤٤ مليون نسمة، ارتفعت نسبة الهجرة اليها بحوالي ٤ مليون مهاجر.

(٣٩) الامين الكلاعي، "الصور النمطية للمهاجرين في أوروبا" مجلة دراسات دوليه، عدد ١٠٠، اذار/مارس، ٢٠٠٦، ص ٢٩، وانظر كذلك الى عبد الله تركماني، "اشكالية الهجرة في اطار الشراكة الأوروبية/متوسطية" مصدر سبق ذكره، ص. ص ٣٦ - ٤٥.

(٤٠) نيكول غريموند، "أين توجد الشراكة الأوروبية-متوسطة" مجلة الدراسات العليا، السنة الثانية، عدد خاص (خريف ١٤٢٨) ص ١٠٨.

(٤١) ميلود، المهدي، "الامن والسلام في المتوسط" مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

الجنوب، في حين أن السكان الأكثر من ٦٥ سنة هم الذين في تزايد في الشمال. وعند تركيب الظاهرتين إحداهما بالأخرى يحفز ان ضعفاً قويا في مجال الهجرة<sup>(٤٢)</sup>. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن السكان المسنين في الشمال الأوروبي يشكلون نسبة تقترب من (٦٥٪) من إجمالي السكان، بينما تصل نسبة السكان الشباب في بلدان شمال القارة الأفريقية ما بين (٣٥٪ إلى ٥٠٪) وهذا التباين في النسب يشكل أهمية العامل السكاني في ميزان القوة<sup>(٤٣)</sup>. إضافة إلى ذلك نجد أن النمو الديموغرافي شمال / جنوب كان، ابتداءً من سنة ٢٠٠٠ في صالح الجنوب، لا من حيث الكم فقط، ولكن من حيث النوع أيضاً. فجنوب غرب المتوسط سيكون أكثر شباباً، مقابل شمال أكثر شيخوخة. وهذا سيزيد من تعقيد مسألة الهجرة المرتبطة بالبطالة وظاهرة الهجرة غير الشرعية هي مؤشر على ذلك. وهذا الانقلاب الديموغرافي<sup>(٤٤)</sup> خير دليل على تزايد التعداد السكاني، الذي يعتبر مصدر قوة لدول الإقليم من ناحية ازدياد العمالة.

وعلى الرغم من أن العامل الديموغرافي يشكل عاملاً مهماً، ويمثل عنصر قوة لدول الإقليم، إلا أن الزيادة السكانية في المغرب العربي تشكل قنبلة موقوتة، وذلك نتيجة لتزايد عددهم، بما يزيد على النصف خلال الثلاثين عاماً الماضية. وإذا لم يتم قلب هذه المعادلة، فإن عدد السكان سيتضاعف مرة أخرى، ليقفز من ٧٣ مليون نسمة حالياً إلى ١٤٤ مليوناً عام ٢٠٢٥ كما توصله تقديرات المتخصصين في الدراسات السكانية في البنك الدولي<sup>(٤٥)</sup>.

هذه الصورة لها بعد آخر لدى الأوروبيين، فهم يرون أنهم أمام سكان من الشباب، ليس أمامهم سوى القليل من الآفاق والآمال، مع تعليم دراسي عاجز، ومستويات منخفضة من التقنية البشرية ٦٪ في تونس، ٥٢٨، ٠٪ في الجزائر، ٤٣٣، ٠٪ في المغرب وأن هذه الدول تتقدم بكثير عن العديد من الدول الأفريقية الأخرى، ولكنها لا تنظر إلى الجنوب، وإنما تتطلع نحو الشمال، حيث الدخل الفردي السنوي يساوي عشرة أضعاف ما هو عليه بدول المغرب العربي، إلا أن التوازن بين السكان يشكل بؤرة المشكلة التي تعانيها كثير من الدول النامية<sup>(٤٦)</sup>. وتنتج عن الاتجاه نحو الشمال هجرة الأيدي العاملة، التي تعتبر عنصراً مهماً ومخزوناً حيوياً لدول الإقليم والتي تستمد قوتها من الإنسان، الذي يسهم بدوره في عملية التنمية وفي عملية الأمن، ويجعل الدول في مصاف الدول المتقدمة التي تتطلع نحو الأفضل. إلا أن مطلب الإنسان نحو الهجرة ينعكس بدوره على دول المهاجرين، في تعطيل مسيرة التنمية، ولما لهذه الهجرة من انعكاسات سلبية على الدول. إن تزايد الجنوب عن الشمال في هذا الصدد يشكل عامل قوة بالنسبة لمنطقة جنوب غرب المتوسط. والجدول رقم (٢) يوضح أكثر من خلال المقارنة بين دول غرب المتوسط من حيث المؤشرات الديمغرافية، حسبما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨).

(٤٢) نيكول غريموند،

مرجع سبق ذكره، ص

١٠٨.

(٤٣) ميلود المهدي، "الأمن

والسلام في المتوسط"

مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(٤٤) مصطفى بخوش،

حوض البحر الأبيض

المتوسط بعد نهاية الحرب

الباردة: دراسة في

الرهانات والأهداف

(الجزائر: دار الفجر للنشر

والتوزيع) ط ١٦ ٢٠٠٦ ص

٥٠.

(٤٥) تقرير البنك الدولي،

سكان العالم سنة ٢٠١٠ -

٢٠٢٥.

(٤٦) المرجع السابق ذكره،

ص ٢٩.

جدول رقم (٢) المؤشرات الديموغرافية لكل من بلدان إقليم غرب المتوسط  
(٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)

البلد	مجموع السكان ٢٠٠٥ بالملايين	معدل النمو السنوي للسكان ٢٠٠٥	سكان أعمارهم أقل من ١٥ سنة	سكان بعمر ٦٥ سنة وما فوق	معدل الولادات الخاصة للرأة - ٢٠٠٥
فرنسا	٦١,٠	٠,٤	١٨,٤	١٦,٣	١,٩
إيطاليا	٥٨,٦	٠,١	١٤,٠	١٩,٧	١,٣
إسبانيا	٤٣,٤	٠,٦	١٤,٤	١٦,٨	١,٣
مالطا	٠,٤	٠,٤	١٧,٤	١٣,٢	١,٥
ليبيا	٥,٩	١,٩	٣٠,٣	٣,٨	٣,٠
تونس	١٠,١	١,٠	٢٦	٦,٣	٢,٠
المغرب	٣٠,٥	١,٢	٣٠,٣	٥,٢	٢,٥
الجزائر	٣٢,٩	١,٥	٢٩,٦	٤,٥	٢,٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ الاتجاهات الديموغرافية: تعظيم خيارات الشعوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص. ص ٢٣١ - ٢٣٣.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن هناك زيادة في عدد سكان بلدان شمال غرب المتوسط، إلا أن معدل النمو السكاني في بلدان جنوب غرب المتوسط أكبر منه في بلدان الشمال. فعلى سبيل المثال بلغ معدل النمو السنوي لسكان فرنسا (٤,٠٪) في حين نجده في الجزائر التي كانت مستعمرة من قبلها قد بلغ ما نسبته (٥,١٪). كما نرى أن هناك انخفاضاً حاداً جداً في عنصر السكان ما دون سن الخامسة عشرة في بلدان شمال غرب المتوسط، في حين نجدها مرتفعة جداً في بلدان جنوب غرب المتوسط.

وكما يشير الجدول، بلغ معدل السكان ما دون سن الخامسة عشرة في إسبانيا (٤,١٤٪) في حين بلغ في المغرب ما نسبته (٣,٣٠٪). وهذا يدل على أن مجتمعات بلدان جنوب غرب المتوسط تتسم بعنصر الشباب، وهم أغلبهم من صغار السن. كما نجد أيضاً أن هناك ارتفاعاً كبيراً في السكان في الفئة العمرية ٦٥ عاماً فما فوق، وتحديدًا في بلدان شمال غرب المتوسط، في حين نجدها تنخفض جداً في بلدان جنوب غرب المتوسط. وعلى سبيل المثال يبلغ معدل السكان من هذه الفئة في إيطاليا (٧,١٩٪) في حين نجده في تونس قد بلغ (٣,٦٪). وهذا يدل على أن مجتمعات بلدان شمال غرب المتوسط تتسم بالشيخوخة وكبار السن.



وأخيراً نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات الخصوبة في بلدان شمال غرب المتوسط تقل عنها في بلدان جنوب غرب المتوسط. فعلى سبيل المثال كانت نسبة الخصوبة في فرنسا (١,٩) طفل للمرأة الواحدة، في حين كانت نسبة الخصوبة في ليبيا (٣,٠) أطفال للمرأة الواحدة. من خلال ما سبق يتضح لنا أن بلدان جنوب غرب المتوسط تمتاز بوجود الكثير من السكان الشباب صغار السن، ونجد أن حوالي ثلث السكان أعمارهم أقل من ١٥ سنة في الجنوب، بينما تزيد نسبة الشيوخ في الشمال من سن ٦٥ فأكثر. هذا الفارق يبين مدى تزايد نسبة صغار السن في جنوب غرب المتوسط عن شمال غرب المتوسط، من حيث إنه يملك عدداً أكبر من عناصر الشباب، ما ينتج عنه توفر أعداد هائلة من الأيدي العاملة، التي تعتبر عنصر قوة في المشاريع والبرامج التنموية. إلا أن هذا يمكن أن يكون عنصر ضعف في حالة واحدة، هي حالة الهجرة، أي أن الشباب عندما يفكرون في الهجرة فإنهم يسافرون من أجل طلب العيش، ومن أجل العمل. وهذا بدوره يشكل مصدر ضعف لدول جنوب غرب المتوسط. ومع ذلك فإن الجنوب الأكثر إمكانات من حيث ارتفاع نسبة عنصر الشباب، عن الشمال الذي تزيد فيه نسبة الشيوخ، يبين مدى أهمية العامل الديموغرافي في عملية الاعتماد المتبادل بين الدول، وفي العملية الأمنية، من حيث إن كل دولة من دول غرب المتوسط تجتد أعداداً كبيرة من الشباب في قطاعات الأمن، ما يؤدي إلى عملية الاستقرار، ولهذا اعتبر هذا العامل مصدر قوة لدول الإقليم.

#### ٤ - تحديات النمو الديموغرافي لجنوب غرب المتوسط<sup>(٤٧)</sup>:

##### *The Demographical Growth Challenges*

الاختلال الديموغرافي بمعنى تراجع النمو الديموغرافي في دول غرب المتوسط الأوروبية، ونمو أسرع في الجنوب، الأمر الذي سوف يثير تحديات في طبيعة العلاقة المستقبلية بين الطرفين. دول الجنوب سوف تتميز بالتركيبة الفتية لسكانها، حيث يفوق فيه عدد السكان أقل من ٢٤ سنة عام ١٩٩٦ حوالي ١٠ مليون سنة ٢٠٠٧، وهم يمثلون (٤٠٪) من سكان جنوب المتوسط، الأمر الذي سوف يطرح مشاكل في السياسات التنموية (التعليم والصحة والعمل والبيئة). تحد آخر يتصل بالفئات العمرية بين الطرفين: فئات عمرية من سن ١٥ إلى ٢٥ سنة تصل نسبتها إلى (٤٩٪) من إجمالي دول جنوب غرب المتوسط، مقابل (١٩٪) من إجمالي دول شمال غرب المتوسط. تحدي ارتفاع نسبة الزيادة السكانية في جنوب غرب المتوسط عنها في الشمال، ومعدل النمو السكاني في دول جنوب غرب المتوسط سوف يفرض تحدياً من نوع آخر وهو الضغط الشديد على الطاقات الانتاجية للأراضي الزراعية والفلاحة، وزيادة تهديدات النظام الإيكولوجي. وكذلك زيادة معدل الهجرة غير الشرعية، بفعل الانفجار السكاني، من جنوب غرب المتوسط إلى شماله، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تحديات سياسية وأمنية كبرى.

(٤٧) للمزيد أنظر إلى:  
المؤشرات السكانية  
للعالم، تقرير التنمية  
البشرية، الأمم المتحدة،  
٢٠٠٢ وتقرير التنمية  
الإنسانية العربية، ٢٠٠٩.  
ص.ص. ٣٠ - ٤٥.

### ٥ - العامل التاريخي والثقافي *The Historical & Cultural Factors*

إذا كان عنصر التاريخ والجغرافيا صنوين متلازمين، وإذا كانت الجغرافيا تمثل المكان (الموقع) فالتاريخ وأحداثه يشكل زمن المكان. فإذا نظرنا إلى علاقات الجوار والمجال الاقليمي لدول جنوب أوروبا والدول المغاربية سوف نجد أنها تمتد إلى تاريخ طويل من الاتصال المتبادل وعلاقات متناقضة صنعتها الجغرافيا السياسية، بدءاً من تاريخ الحروب البونيقية الأولى والثانية والثالثة (٤٨)، بالإضافة إلى الماضي الحروب والحضاري. فالحروب البونيقية، الأولى والثانية والتي استمرت من سنة ٢٦٤ م إلى سنة ١٤٦ م قبل الميلاد، أدت إلى تدمير حضارة قرطاجنة، وعقب ذلك تداول البيزنطيين والوندال على احتلال الجزائر وتونس والصحراء الليبية وتحولها فيما بعد إلى الأمبروطورية الرومانية. وبعد نهاية القرن الخامس الميلادي تم إعادة بناء قرطاجنة من خلال انتشار الإسلام في إقليم غرب المتوسط، وتحوله إلى شبه إقليم ثقافي عربي مسلم، وبدء تكوين المنطقة العربية الإسلامية الأسبانية، فتعززت الروابط الثقافية والدينية والاقتصادية بين صفتي غرب المتوسط. ونظراً لزيادة درجة القبول للدين الجديد لدى الساكنة المحلية في إقليم غرب المتوسط، تكررت المواجهات الحربية وتبادل الغزوات بين الطرفين. ففي سنة ١٠٨٧ م احتلت قوات إيطالية مقاطعة تونس قادمة من بيسا وجنوه خلال فترة الحكم النورماندي. وعند نهاية القرن الخامس عشر قادت إسبانيا حملتها الصليبية ضد جيرانها عرب جنوب غرب المتوسط، ولكن، وبمساعدة الحاميات التركية لعرب جنوب غرب المتوسط غادر الجيش الأسباني الإقليم سنة ١٥٤١ م، حيث أن بعض المدن المغربية الساحلية، مثل سبته ومليله، كانت محتلة من قبل ملك البرتغال سنة ١٤١٥ م، وبتحادي العرشين الأسباني والبرتغالي سنة ١٥٨٠ م أصبحت سبته ومليله تحت الحكم الأسباني عندما انفصلت البرتغال عن إسبانيا. وامتدت السيطرة الإسبانية على المدينتين، على كل من منطقة جربة التونسية والأجزاء الغربية من ليبيا مرة أخرى سنة ١٥٢٠ م تحت الحكم الأسباني، وبمساعدة الحاميات التركية انتهى الاستعمار الإسباني في هذه المناطق سنة ١٥٧٤ م (٤٩). وخلال القرون السادس والسابع والثامن عشر عاود البرتغاليون والأسبان مرة أخرى تثبيت مواقعهم في بعض المناطق الساحلية من منطقة جنوب غرب المتوسط في مقابل عجز حركات المقاومة المحلية لاستعادة تلك المدن الساحلية، ونتيجة لذلك استحكمت القوات الأسبانية وجودها في كل من مناطق سبته ومليله وجزر باديس والناكور وجزر ليل في سنة ١٥٥٦ م، بالرغم من استرجاع تلك المناطق في عهد السلطان محمد عبدالله سنة ١٧٧١ م. وخلال الحملة الإسبانية المغربية لسنة ١٨٦٠ م أصبحت المناطق المغربية المحتلة تُعرف بشمال إفريقيا الإسبانية وأجزاء ترابية من الاتحاد الأوروبي (٥٠). وبنهاية القرن الثامن عشر برزت عوامل جديدة في إقليم غرب المتوسط (الأوروبي

Haider, Bam- (٤٨)  
mate, Muslim Contribution to Civilization  
(The Crescent Publications and the America Trust Publications, Indiand Polis, Indiana, 1976, P. 7.

(٤٩) العروي عبد الله،  
مجمل تاريخ المغرب  
العربي، مطبعة المعارف  
الجديدة، الرباط، ص. ص  
٩٠ - ٩٤.

Dozy, R, Span- (٥٠)  
ish Islam: History of  
the Muslims in Spain.  
Trans, By Francis  
Groffin. London,  
1972. And Boucher,  
M., Spain in Africa (3  
Articles, Africa Institute  
Bulletin, May-  
July 1966).

والمغربي)، الأول تنامي القوة البحرية لدول شمال غرب المتوسط في المنطقة، والثاني ازدهار الحياة الاقتصادية فيها. على سبيل المثال كانت المناطق الجزائرية والتونسية تنتج الغلال بمعدلات كبيرة، حيث كان نابليون يُغذي قواته المُتجهة إلى مشارف موسكو بالغلل الجزائرية. وبعد نهاية حروب نابليون بونابرت عاودت الأساطيل الإيطالية والفرنسية مهاجمة مناطق جنوب غرب المتوسط بحجة أنظمة الإتاوة المرتفعة التي كانت تُفرض على السفن الأوروبية وانتشار قرصنة سفن البحر.

وأخيراً، فرنسا احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠ م، وتونس سنة ١٨٨١ م، وأصبحت المغرب محمية فرنسية سنة ١٩١٢ م، وموريتانيا تحت المجال الفرنسي<sup>(٥١)</sup> وبقاء الصحراء الغربية ووادي الذهب تحت السيادة الإسبانية، أما ليبيا فكانت من نصيب إيطاليا، بعد الخلاف الإيطالي التركي على سيادتها، فأعلنت إيطاليا الحرب على تركيا في الأراضي الليبية في أيلول/سبتمبر سنة ١٩١١ م واحتلالها.

ثقافياً، شهد تاريخ إقليم غرب المتوسط، عبر مراحلته المختلفة، العديد من المواجهات والاتصالات المباشرة، وتبادلاً ثقافياً وحضارياً، وازدهار عمليات التلاقح الفكري والمعرفي بين الضفتين. ولقد كان لمجيء الإسلام إلى إسبانيا دور مميز في تفاعل المجتمعات الإسلامية العربية مع المجتمع الإسباني الأوروبي، ونتيجة لذلك امتدت انعكاساته إلى عموم القارة الأوروبية في أول تلاقح حضاري يحصل بين شعوب الضفتين، بالرغم من إدعاءات المستشرقين وتدويناتهم التي صيغت مخالفة للحقائق، أن الوجود العربي الإسلامي في أوروبا كان وجوداً استعمارياً، فالحضور العربي الإسلامي في أوروبا، خصوصاً في إسبانيا، كان نتيجة لتقارب الضفتين، حيث خلق الدين الجديد علاقات جديدة في الحياة الأوروبية عبر إسبانيا.

فالبعد التاريخي والثقافي لعلاقات الجوار الأوربي/المغربي فرضه العامل الجغرافي عبر قرون. وبالتالي يُدرك أبناء الضفة الشمالية الأوروبية لغرب المتوسط فضل أبناء وشعوب جنوب غرب المتوسط في نقل الحضارة إليهم عبر مدن (الأندلس وقرطبة وإشبيلية وغرناطة، إلى اللوري والبرانس ومرسيليا وميلانو وسيشليا ومونتبيليير وباليرمو). فهذه المدن كانت صروح علم وعلوم، حيث أبناء الضفة الجنوبية لغرب المتوسط كانوا يقومون بنقل التراث التقني والمعرفي العربي، والتراجم الهيلينية الأغريقية إلى أواسط أوروبا عبر إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، بدءاً من منطقة جنوب غرب المتوسط. كل ذلك انعكس على عصر النهضة في أوروبا وتحريها من عصور الظلام.

ليس ذلك فقط فأبناء الضفة الشمالية الأوروبية لغرب المتوسط لا ينسون فضل جيرانهم الجنوبيين خصوصاً في ظل ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية في المساهمة في الإنتاج الزراعي والصناعي لكثير من دول أوروبا، وتوفير الأيدي العاملة للصناعات الأوروبية.

(٥١) استقلت المغرب سنة ١٩٥٦، والجزائر سنة ١٩٦٣، وتونس سنة ١٩٥٦.

ولا ينسى الجيش الفرنسي، وكذلك الذاكرة المغاربية، المجندين المغاربة في حروبه الطويلة في كثير من أصقاع الدنيا، والتي وصلت إلى مشارف ستالين غراد، وكذلك المجندين الليبيين في الجيوش الايطالية في حروبها الصومالية والحبشية، والمجندين المغاربة في الجيش الأسباني إبان الحرب الأهلية الأسبانية، واختفاء البيانات والمعلومات عن مصيرهم.

## ٦. العامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل *Economic Interdependence Factor*

أ. تحدي اللاتماثل التنموي والاقتصادي *Asymmetrical Economic and Development*  
تُعتبر المنطقة المغاربية عموماً حوضاً للموارد الطبيعية كالطاقة والغاز والنفط والحديد والفوسفات، واليورانيوم والزنك والرصاص، ومعادن فلزية واللافلزية، والعديد من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الكيماوية، كالبوتاس والأملاح. ويقدر احتياطي النفط في ليبيا بحوالي ٤٠ بليون برميل مقابل احتياطي من الغاز بـ ٨٥٠ بليون متر مكعب حيث (٣٥٪) من إجمالي الصادرات الليبية تذهب إلى إيطاليا على سبيل المثال (٥٢). وتحتل كل من تونس والمغرب مكان الصدارة العالمية في مجال تصدير الفوسفات والاسمدة الكيماوية، وينطبق الأمر على الجزائر والتي يعتمد اقتصادها على تصدير الهيدروكربونات والنفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي، تحديداً إلى السوق الأوروبي.

فالاعتماد المتبادل بين الاقليمين تزداد وتتعمق أهميته أكثر عندما نلاحظ: تزايد مشروعات نقل الطاقة الكهربائية من وإلى الضفتين، وكذلك مشروعات نقل الغاز عبر البحر أو أراضي جنوب غرب المتوسط من خلال اسبانيا إلى بقية الدول الأوروبية، ومشروعات الأنفاق الأرضية التي تربط كل من اسبانيا والمغرب، عبر مضيق جبل طارق، واعتماد أوروبا على الطاقة المستوردة من كل من ليبيا والجزائر.

فالمراد الطبيعية والتي تتمتع بها دول الاقليم المغاربي تعتبر بمثابة المواد الأولية في صناعات دول أوروبا، وقربها من موانئ التصدير والاستيراد، إضافة إلى الإمكانيات السياحية والمنتجات الزراعية، كالحمضيات والفواض المالية للدول المصدرة للطاقة وفواض الأيدي العاملة. وفي المقابل نجد أن دول الحوض النفطي المغاربي (ليبيا والجزائر) في قائمة المصدرين الأساسيين إلى الضفة الأوروبية، مع تزايد الأهمية للسلع الصناعية، خصوصاً التقنية والمعدات الصناعية والاستشارات، وكل أنواع المعرفة التكنولوجية، إضافة إلى السلع المختلفة إلى سوق استهلاكي يتجاوز تعدادها ٩٠ مليون نسمة (٥٣).

## ب. توازن واختلال العلاقة بين طرفي الاقليم

إن تحديات العلاقة المختلة وغير المتوازنة بين دول الإقليم الشمالي لغرب المتوسط ودوله

*BR Statistical (٥٢)*  
*Review of World Energy, June 1991, UK Department of Energy, April 1991.*

(٥٣) تعتبر ليبيا الشريك التجاري الأول لإيطاليا، وتونس والجزائر والمغرب الشريك التجاري الأول لفرنسا، والمغرب الشريك التجاري الأول لاسبانيا، نظراً لتقاربهما الجغرافي، وتمثل منطقة غرب المتوسط سوقاً استهلاكياً واسعاً، حيث يبلغ تعدادها لأكثر من ٩٠ مليون نسمة وكمثال للأهمية السياحية تعتبر ليبيا من دول جنوب غرب المتوسط من أهم المقاصد السياحية للأوروبيين: تتمتع بآثار اغريقية ورومانية وإيطالية وإسلامية، وكذلك تونس والمغرب.

الجنوبية تدعو إلى قراءة نقدية لواقع هذه العلاقة. الحقيقة إن العناصر الأوروبية الفاعلة في غرب المتوسط لا تمارس أداها باستقلالية عن الاتحاد الأوروبي وسياساته، فهي مجبرة بأن تتعامل مع دول شمال غرب المتوسط كاتحاد أوروبي، وعليها مسؤولية فرض تطلعات الجماعة الأوروبية في منطقة غرب المتوسط.

التوازن والاختلال في علاقة الطرفين لها ابعاد أخرى. مقابل انفتاح أوروبا المنتظم مع أوروبا الشرقية تحولت علاقات أوروبا مع دول جنوب غرب المتوسط إلى الهاجس الأمني، وسجينة المنطق التجاري، فالهاجس الأمني انسحب على كل العلاقات، والاعتبارات الأمنية تحولت إلى سياسات مبدئية، وتارة أخرى اشتراطية لتأسيس تعاون شامل ودائم، فتم إعطاء البعد الأمني لقضية الهجرة والتطرف، مما عطل آليات التعاون الفعلية، التي ينبغي أن تؤتي ثمارها المشترك. فحتى قضايا الشراكة لم يتم تفعيلها جماعياً في منطقة غرب المتوسط، فقط اختيرت تونس والمغرب والجزائر لتوقيع اتفاقيات شراكة مع أوروبا.

وإذا ذهبنا إلى المنطق التجاري الصرف نجد أن صادرات أوروبا نحو دول منطقة جنوب غرب المتوسط باستثناء مصر لا تزيد على (٢٪) من صادراتها، علماً بأن صادرات دول غرب المتوسط إلى أوروبا تصل إلى (٧٥٪). علاوة على اختلال بنية الصادرات والواردات بين الطرفين، تجدر الإشارة إلى محدودية معدلات الاستثمار الأوروبي في منطقة جنوب غرب المتوسط والتي لا تتجاوز (٢٪) من استثمارات أوروبا في العالم<sup>(٥٤)</sup>. فالتدفقات المالية الأوروبية إلى هذه المنطقة تعتبر فقيرة، فعلى سبيل المثال كانت التدفقات الأوروبية إلى دول منطقة جنوب غرب المتوسط ما بين ١٩٩٤-١٩٩٩ وفي إطار برنامج ميديا حوالي خمسة ملايين دولار باستثناء ليبيا ومصر، ناهيك إن هذه التدفقات خصصت لاعتبارات جيوسراتيجية وأمنية ومكافحة الهجرة غير المشروعة.

فهذا المنطق في تحدي اختلال العلاقات بين الطرفين يُلقي بظلاله دائماً على مسارات التنسيق والتعاون في هذه المنطقة. في حين نسبة الهوية بين طرفي منطقة غرب المتوسط سوف تزداد والتي هي الآن بمعدل واحد إلى عشرة (١:١٠) وبفعل الرؤية الأوروبية والتي تتراوح ما بين سياسات الشراكة، وسياسات الجوار والاتحاد من أجل المتوسط سوف تصل سنة ٢٠١٥ إلى واحد من عشرين (١:٢٠) مما يجعل إمكانيات الاستقرار وتبادل المنافع من خلال التعاون المشترك صعبة وقد ترتقي إلى الاستحالة<sup>(٥٥)</sup>.

لقد اختلطت مفاهيم الشراكة، كسياسات أوروبية متوسطة، بسياسات الجوار، وما إذا كانت مؤشراً لفشل سياسات الشراكة، أو استمراراً وتطويراً لها. وهنا ليس بالإمكان إضافة عناصر إضافية جديدة بالتفكير في طبيعة سياسات أوروبا سواء منها الشراكة أو المتوسطة أو الجوار والإمكانيات التي يمكن أن توظف وتجعل منها قيمة أوروبية مضافة في تعاونها في منطقة غرب المتوسط.

(٥٤) ميلاد مفتاح الحراشي، التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الاقليمي، مجلة المؤتمر ( العدد الثامن والخمسون، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦ ف ) ص ٢٣.  
(٥٥) المرجع السابق ذكره، ص ٢٣.

هناك أصوات أوروبية ذهبت إلى القول إن أوروبا دفنت رسمياً اتفاق برشلونة في آذار/مارس ٢٠٠٣، لكي تدعم مفاهيم سياسة الجوار، ولقد كان واضحاً في فصول هذه الدراسة وبشكل غير مباشر أن كل محاولات التنسيق والتعاون تذهب خصيصاً إلى دعم سياسة الجوار وليس التعاون والشراكة الفعلية والتنمية المستدامة. لقد رسمت أوروبا في كلمتها بالمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٣ إطاراً استراتيجياً وُلدى طويل لعلاقتها مع جيرانها، خصوصاً مع دول منطقة جنوب غرب المتوسط. ففي وثائق الخارجية المغربية أكثر من إشارة إلى الأهمية التي يراها المغرب لسياسة الجوار الأوروبية الجديدة<sup>(٥٦)</sup>. إلا أن القراءة والأسئلة الغائبة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط توحى بأن سياسة الجوار الجديدة الأوروبية تسعى إلى تأسيس مجال من الرخاء وحسن الجوار مع الدول التي لا يمكن لها أن تكون عضواً بالاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق أعلن رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية في آذار/مارس سنة ٢٠٠٣ أن (كل شيء ما عدا المؤسسات) أي عدم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في ظل إعلان الاتحاد الأوروبي لنظريته في الحريات الأربع: حرية تنقل الممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، شريطة التزام الدول المجاورة، ومن بينها دول منطقة جنوب المتوسط لها غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمنظومة القيم المشتركة في مجالات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. إنه عقد جديد لسياسة جديدة مثلت أسئلة حاضرة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط وفي المتوسط عموماً<sup>(٥٧)</sup>.

وعنصر الإعاقة الآخر هو حول دول منطقة جنوب غرب المتوسط وموقعها في عمليات التنسيق والتعاون من خلال محددات الشراكة وسياسة الجوار الجديدة. فإذا أوروبا اختارت التوسع شرقاً فليس لدول الإقليم الشمالي لغربي المتوسط لها التوسع جنوباً وذلك لاعتبارات تاريخية وجيو/سياسية. فلقد دأب الأوروبيون في منطقة غرب المتوسط على تقديم جدول أعمال لإقامة مجال للرخاء والجوار، وتحت مسميات الهجرة غير الشرعية، واحترام حقوق الإنسان، واحترام الديمقراطية<sup>(٥٨)</sup>.

ولكن ماذا قدمت دول جنوب غرب المتوسط في هذا المجال؟ لقد أكدت مجمل الوقائع في هذه المنطقة أن المغرب العربي الرسمي غير مستعد، ولا يبدو ناضجاً بعد حتى لإعلان المبادرات، أو اقتراح يؤسس على قدر مطلوب بين الوضوح والتوافق والإرادة. فاتحاد المغرب العربي توقف بعد ميلاده في مراكش بخمس سنوات، دون أن يقدم سياسات إجرائية تكاملية، اللهم تلك الاتفاقيات، والتي وصل عددها ٣٤ اتفاقية، قليل منها حظي بالتصديق<sup>(٥٩)</sup>.

(٥٦) محمد خاشاني، واقع الهجرة المغربية في أوروبا على اقتصاد البلدان المصدرة، المؤتمر الاقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة (٢ - ٤ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٣) ص ١٥.

(٥٧) مقتطف من كلمة رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية، في آذار/مارس سنة ٢٠٠٣.

(٥٨) ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٥٩) محمد خاشاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

المشكلة تكمن في أن الأوروبيين أدركوا اختياراتهم منذ معاهدة روما (٦٠) لسنة ١٩٥٧ لقيام الجماعة الأوروبية، وسعوا إلى التطوير والتدرج والمبادرة، في حين مجموعة جنوب غرب المتوسط لم تضع بعد اختياراتها، ومن هنا تقتضي الموضوعية التشديد على هذه الإعاقات، وهي تحديات، والتي بمثابة المعطى عند تحليل ما أنجز وما لم يُنجز في سجل التعاون الاقليمي الاوروبي/ المغربي، نحو الأمانة الاقليمية.

#### ٧. العامل السياسي *The Political Factor*

يتمتع غرب المتوسط بتوفر العديد من أطر التنسيق والتعاون السياسي من خلال تجمع (٥+٥) وما يفرزه من تعددية في آليات عمله على مستوى القمة أو وزراء الخارجية والخبراء واللجان المتخصصة في معالجة القضايا المشتركة. أيضاً توفر الإطار المؤسسي لدول جنوب غرب المتوسط ممثلاً في الاتحاد المغربي المعطل بفعل قضية الصحراء الغربية والخلاف الجزائري المغربي حولها، ومجمل قضايا الانتقال والتحول الديمقراطي المتعثرة في المنطقة المغربية.

إلا أن عامل الجوار الاقليمي لهذه المجموعة يُملى عليها دائماً العديد من المقاربات والتصورات الأمنية والسياسية نظراً لتشاركتها في وحدة المجال الاقليمي. فهناك قضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتطرف والإرهاب والعملة، والهوية والتعايش والتنوع الحضاري والثقافي، وبرامج الإصلاح السياسي والديموقراطية وحقوق الإنسان؛ كلها تحديات مشتركة ذات أبعاد سياسية يتفاعل من خلالها الإقليم الاوروبي / المغربي (٦١). من كل ذلك نخلص ونقول أن للجغرافيا السياسية وأبعادها وعواملها، كما مر بنا، لها أحكامها التي لا ترد، وأن دول الإقليم، كوحدة مجالية متصلة، لا تستطيع الاستغناء عن إقامة علاقات جوارية بين وحداته الوطنية، من المنظور الجماعي، وعبر السياسات والمشاريع الأوروبية التي تُعرف بالشراكة الاورو/ متوسطة، وسياسة الجوار ومجموعة (٥+٥) واتفاقيات الشراكة، وأخيراً الاتحاد من أجل المتوسط (٦٢). ولكن في نفس الوقت تلك العوامل والأبعاد في حد ذاتها تشكل مجموعة من التحديات التي تواجه منظومة الامن في اقليم غرب المتوسط، كما سوف يمر بنا لاحقاً.

إن أهم التحديات السياسية المعاصرة في اقليم غرب المتوسط ارتباطها بصعود مؤشرات التأزم الاقليمي، مثل استفحال قضايا الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والتطرف والإرهاب، وتعثر برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، وكذلك برامج الإصلاح السياسي، أو بعض التداعيات التي تقذف بها العولمة وأزماتها المالية والثقافية إلى الاقليم، وتأثيرات حالة الدولة الجديدة في المغرب العربي. عموماً إن مجمل القضايا والتحديات التي تواجه الاقليم لا تخرج عن الملف السياسي والأمني وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية. فالحراك البشري من جنوب غرب المتوسط الى شماله يمثل دائماً دالة خلاف، ويشكل مشاكل مضاعفة،

(٦٠) معاهدة روما لسنة ١٩٥٧، من أول المعاهدات الاوروبية نحو التكامل والاندماج، والتي بدأت بتجمع الحديد والصلب وتطورت الى تأسيس الجامعة الاوروبية والسوق الاوروبية المشتركة، الى التطور الحالي وهو الاتحاد الاوروبي.

(٦١) هشام عوض الجهاني، التنسيق والتعاون السياسي الامني في منطقة غرب المتوسط (٢٠٠٦-٢٠٠٨) رسالة ماجستير غير منشورة، اشراف الدكتور ميلاد مفتاح الحراشي، جامعة قاريونس، ٢٠٠٧، ص ٥٦. (٦٢) سعيد اللاوندي، "الاتحاد من أجل المتوسط نموذجاً" مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨، ص ٧٩-٩٠.



كالتنوع ومدى قبوله وأولويات التسامح، وزيادة في كره الاجانب، وتعدد الصور النمطية حولهم، وقبول التعددية الثقافية، والخيار الصعب في كيفية مقابلة الهواجس الأمنية بخيارات التنمية في الاقليم.

ومن القضايا الاخرى ذات الابعاد السياسية الأمنية: الهجرة غير الشرعية وآليات التعامل معها، ملف الصيد البحري في المياه المغاربية، وملف الصحراء الغربية، وقضية مدن سبتة ومليلة والجزر الصخرية، وجزيرة ليلى وباريس والناكوع المغربية المتنازع بشأنها مع اسبانيا، والخلاف الجزائري المغربي الاسباني حول الصحراء الغربية، ومستقبل جبل طارق وأوضاع العمالة المغربية المتواجدة في اوربا، وقضايا التعويض عن الحقبة الاستعمارية والمنفيين والأفراد الذين جندوا في الجيوش الاوروبية وقتلوا.

ويأتي ضعف البناء الهيكلي والمؤسساتي لدول جنوب غرب المتوسط في ظل حالة اللاتماثل التنموي وتباين الدخل العام والخاص، بين دول صفتي الاقليم من اهم التحديات القائمة. وهناك تحدٍ آخر يتصل بسلامة البيئة في غرب المتوسط، حيث التلوث يشكل كارثة بيئية تضاف الى سجل تحديات الاقليم. فهناك اتهامات متبادلة أن دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط هي المسبب في تلوث مياه غرب البحر الابيض المتوسط، حيث تستقبل موانئها ثلثي ناقلات النفط من اجمالي ناقلات الوقود العالمي (٦٣).

#### رابعاً: عوامل بناء اقليم غرب المتوسط الأمني

شهد اقليم غرب المتوسط معماراً تاريخياً من المبادرات الاقليمية، كان محركها الاساسي بناء نظام اقليمي فرعي يشكل امتداداً للإقليم الأمني الاوروبي، من حيث التوجهات والقيادة والدور. ولكن تلك المبادرات كانت دائماً خاضعة للسياسات الاوروبية العامة ومشاريعها المتوسطية، الامر الذي جعلها تصطم دائماً بقضايا الشرق الاوسط. لقد بدأ الاهتمام الأوروبي بالمتوسط بعد تفجر أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ الامر دفعها الذي الى انشاء الحوار الأوروبي/العربي سنة ١٩٧٤، والذي تم تعزيزه بوثيقة هلسنكي سنة ١٩٧٥ والتي اشار الى اهمية ارتباط الامن الاوروبي بإقليم البحر الابيض المتوسط. ولقد تمخضت عن تلك الوثيقة العديد من السياسات والإجراءات الاوروبية ذات التوجه الأمني، ومنها الشراكة من اجل السلام، والسياسة الأمنية والدفاعية الاوروبية المشتركة، وقوة التدخل السريع، والإعلان عن اتفاقية مراكش لسنة ١٨٩٨ للاتحاد المغاربي، والدفع الفرنسي لمنتدى غرب المتوسط (+٥) في سنة ١٩٩٠، والذي خصص للحماية المدنية والبحرية وسلامة البيئة الجوية(٦٤).

وفي سنة ١٩٩٤ أعلنت اوربا الحوار المتوسطي والذي يجمعها مع الناتو وسبع دول متوسطية، والذي عرف فيما بعد بالشراكة المتوسطية / الاطلسية. واستمرت المبادرات

(٦٣) الاشكال الذي يتعرض له التنسيق والتعاون في غرب المتوسط يتعلق بطبيعة نظره الضفتين الى التحديات القائمة، فالضفة الجنوبية لغرب المتوسط ترى ان التحديات التي تواجهها لها علاقة بالتنمية والأوضاع الاقتصادية والسياسات الاوروبية غير المتوازنة نحو آليات التنسيق والتعاون، فيما ترى الضفة الشمالية ان تلك التحديات لها علاقة بالديمقراطية وحقوق الانسان في الضفة الجنوبية.  
(٦٤) اعلان مجموعة ٥+٥ لسنة ١٩٩٠.

Calleya, S.C., (٦٥)  
*Security Dynamics in  
 the Euro-  
 Mediterranean Area:  
 Towards a New Era  
 of Relations. In Cal-  
 leya and Wolfed  
 (eds.), Towards a  
 New Southern Medi-  
 terranean Region,  
 Malta(MA-DAC),  
 University of Malta,  
 2011, PP. 3-20.*

(٦٦) أنظر الى كل من  
 :محمود بيلي العلمي  
 "الاقليمية المعيارية:  
 العلاقات المتوسطة"  
 السياسة الدولية العدد  
 ١٩١، مجلد ٤٨، يناير،  
 ٢٠١٣، عبد النور بن عنتر،  
 "تهديدات مغاربية غير  
 وجودية" السياسة الدولية  
 العدد ١٩١، مجلد ٤٨،  
 كانون الثاني/يناير ٢٠١٣،  
 "والعلاقات الأورو/  
 متوسطة العربي  
 /الافريقية: على ضؤ  
 الربيع العربي، مجلة  
 الدبلوماسية، العدد ١٩٦،  
 شباط/فبراير ٢٠١٢،  
 النادى الدبلوماسي  
 المصري، القاهرة.  
 اسماعيل خليفة اسحاق،  
 القارة المأزومة : الانقسام  
 الأوربي في مواجهة  
 تحديات الثورات العربية،  
 ملحق تحولات استراتيجية،  
 العدد ١٩٠، المجلد ٤٧،  
 القاهرة، تشرين  
 الأول/أكتوبر ٢٠١٢  
 وغيرهم.

الأوروبية الى حد الاعلان عن مبادراتها الأمنية الأخرى المعروفة بإعلان برشلونة، والتي تضمنت ثلاثة محاور (تسوية الخلافات والصراعات الاقليمية، تضمين كل من شمال افريقيا والشرق الاوسط والاتحاد الاوربي في اقليم تعاون امني واحد، والعمل على تعزيز الحكم الرشيد في الدول المجاورة للاتحاد الاوربي). وبعد أن تأكدت أوروبا بفشل سياساتها الأمنية في تحقيق استراتيجيتها الأمنية في المتوسط، رجعت مرة أخرى الى الاقليم الفرعي ( غرب المتوسط) لتعلن عن جيل جديد من سياستها، في سنة ٢٠٠٤ والتي انحسرت في تبنى سياسة حسن الجوار الاقليمي وآلياتها. وبعيدا عن سياقنا هذا، دعا الرئيس الفرنسي، في سنة ٢٠٠٨ الى اقامة الاتحاد من المتوسط، من اجل انقاذ كل المبادرات الأوروبية، وعلى مختلف أنواعها، وجعله امتدادا لمسارات اعلان برشلونة(٦٥).

ومن أجل وضع كل السابق ذكره في اطار بناء اقليم غرب المتوسط، هناك عدة عراقيل وعوامل اقليمية نحو رؤية اقليم امني متحد ومتجانس البناء، ومنها عوامل سياسية واجتماعية ثقافية واقتصادية، وتداعيات ثورات الاقليم وتحولها الى تحديات غير معروفة المدى والنطاق. رغم اهميته الجيوستراتيجية، إلا أن الإقليم يتمتع بصعوبات بنائية وهيكلية وتكاملية، واستمرارية تصنيفه كإقليم فرعي تابع للإقليم الأمني الأوروبي.

يذهب انصار الادبيات(٦٦) التي تعتنى بالمركبات الاقليمية الى اعتبار اقليم غرب المتوسط مجرد اقليم فرعي تابع إلى الاقليم الأمني الأوروبي المستقل، وحتى وان وجد اقليم امني في جنوب غرب المتوسط، فإنه اقليم أمني تابع للإقليم الأمني الأوروبي المستقل. والسبب انما يرجع الى العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والمتباينة بين طرفي المعادلة الاقليمية في غرب المتوسط. ومن أهمها، تباين الانظمة السياسية من حيث ديموقراطيتها واستقرارها، وتعامل أوروبا مع دول جنوب غرب المتوسط كأطراف تابعة وليست فاعلة في المركب الأمني الاقليمي في غرب المتوسط، وتأثير العامل الخارجي على توجهاتها الخارجية، من خلال السياسة الخارجية الأميركية.

واقتمادياً، يتمثل في التعنت الأوروبي تجاه منطقة جنوب غرب المتوسط، وممانعته المستمرة في تحرير المنتجات الزراعية من المغرب العربي، ورفضه حرية تنقل الافراد. أما العامل الاجتماعي والثقافي، فيتتركز في الموروث التاريخي للاستعمار الأوروبي للمغرب العربي، والنظرة الدونية لأوروبا الى جنوب المتوسط، والتعامل معه على اساس أنه امتداد جغرافي لأوروبا، وبهوية متوسطة، وليست عربية وإسلامية، والتمايز القيمي وأبعاده الاثنية والدينية واللغوية والهوية.

خلال ثورات الاقليم، تعرض اقليم غرب المتوسط الى المزيد من التحديات(٦٧) والتي لا يعرف نطاقها وامتداداته، ونتائجها في المنظور القريب، وهي تحديات اقليمية جديدة الابعاد والشكل والمضمون. لقد أثرت ثورات الاقليم في عمليات اعادة بناء شكل الوحدات

السياسية فيه، من حيث الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الرشيد، وهذا ما يمكن وضعه في سياق تحقيق مبادئ الشراكة الاوروبية / المتوسطية، وتحقيق أهداف عملية برشلونة. لقد ادت تلك الثورات والانتفاضات، خصوصا في كل من ليبيا وتونس ومصر وتدايعات اقليم الساحل والصحراء، الى انتشار السلاح والمجموعات المسلحة، وأسلحتها الخفيفة والثقيلة، ووصول التيارات الاسلامية الى السلطة في كل من المغرب وليبيا وتونس ومصر، والتباين بينها. فمن الواضح أن ثورات "الربيع العربي" المغربي لا تزال تستكمل مسيرتها، وتحاول كل من ليبيا وتونس الخروج من حالة الحرب والعنف والثورة الى الحالة الثورية للدولة، ولكن بمؤشرات ضعيفة نحو الاستقرار. كل هذه الآثار مجتمعة ادت الى وجود فراغ امني على كل مستويات النظم الاقليمية الفرعية أو الاساسية، في المتوسط بغربه وشرقه وجنوبه.

وبالرجوع إلى دور الاقوياء، وغيابهم في اقليم غرب المتوسط فإن الاوضاع الأمنية في مناطق الساحل والصحراء تعاني التدهور السياسي والأمني، وتوتر العلاقات الليبية/ الجزائرية، والجزائرية/ المغربية، والاضطراب السياسي في موريتانيا، والمستمر منذ الاطاحة بالرئيس معاوية ولد الطائع سنة ٢٠٠٥، اضافة الى تزايد ما يسمى بنشاطات القاعدة وحزام الصحراء الاسلامي منذ سنة ٢٠٠٦، والانقلاب العسكري في مالي في آذار/ مارس ٢٠١٢، وتدايعاته من انفصال، وتزايد سيطرة قبائل الازوااد، وتعاونها مع جماعات بوكو حرام في نيجيريا، الامر الذي عمل على تدويل الازمة المالية، وتولي فرنسا ملف ادارتها. هذا من جهة، من جهة أخرى، فرنسا عادت الى ممارسة أدوارها التقليدية في افريقيا، من خلال تورطها العسكري في احداث مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نظرا لأوضاعها الداخلية وأزمتها المالية في منطقة اليورو. الأمر الاخر تمثل في عدم يقينية توجهات ثورات كل من تونس ومصر وليبيا بالنسبة للدور الاوروبي في غرب المتوسط. لهذه الاسباب تحولت مراكز التفكير الاوروبية الى البحث والمناذاة باستراتيجيات جديدة في اقليم المتوسط تتركز على جملة من المحاور: مساعدة دول جنوب غرب المتوسط والتي تمر بمراحل الانتقال والتحول وتجاوز حالات اللااستقرار، وتقديم المزيد من الدعم الاقتصادي<sup>(٦٨)</sup> والتفكير مع بقية القوى الدولية والإقليمية من اجل الاسهام في وضع اطر مشتركة للتعامل مع الاقليم المتوسطي!! □

Maddy- Weitz-<sup>(٦٧)</sup> man, B, *The Arab Regional Systems and the Arab Spring: in Calleya, S. and Wohfeld (eds), Changing and Opportunity in the Emerging Mediterranean, (MEDAC), University of Malta, 2012, PP. 60-120.*  
Calleya (2012) .<sup>(٦٨)</sup>